« الاقتصاد المعرفي ودوره في تنمية وتطوير الموارد البشرية : دراسة مقارنة »

د /محمود حسن محمد سالم علي

دكتوراه في الاقتصاد والمالية العامة - كلية الحقوق - جامعة بنها.

مقدمة

لقد شهدت دول العالم تغيرات هيكلية كبيرة في السنوات الأخيرة ؛ ولقد تطورت هذه الدول من الاقتصاد الزراعي حيث كانت الأراضي هي المورد الاقتصادي الرئيسي ثم إلى الاقتصاد الصناعي لتصبح الموارد الطبيعية والأيدي العاملة الموارد الرئيسية والآن إلى اقتصاد قائم على المعرفة تعتبر فيه المعرفة المورد الرئيسي فالاقتصاد القائم على المعرفة (La Connaissance) يوفر الخطة التي تستخدمها الدولة للحفاظ على معدل سريع للنمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية (La Compétitivité) لتحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ كما يعزز الاقتصاد المعرفي قدرة الدولة على الابتكار والتكيف وخلق تكنولوجيات محلية وتصميم وتطوير وتسويق المنتجات الجديدة وبالتالي توفير الأساس اللازم للنمو الناتج عن المصادر الداخلية ، وبالإضافة إلى ذلك ؛ أن الاقتصاد القائم على المعرفة سوف يكمل ويسرع التغيير في استراتيجية النمو الناتجة عن المدخلات إلى استراتيجية للنمو ناتجة عن الإنتاجية . وفي هذا الصدد ؛ فإن التعرف الكامل على دور المعرفة سوف يعزز القدرة الإنتاجية لعوامل الإنتاج التقليدية بالإضافة إلى توليد مصادر جديدة للنمو .

كما أن التغيرات المتسارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي تطبيقات الحكومة الإلكترونية تدعو إلى تغييرات متناظرة معها في حياة الأفراد وفي تنمية قدرات ومهارات الموارد البشرية في المجتمعات ، لتمكينهم من استبدال تلك التكنولوجيا في تطوير الأعمال ، ولذلك يؤكد الخبراء والباحثون في هذه المجالات على ضرورة الربط والتكامل بين درجة التطور التكنولوجي وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصفة خاصة بالإضافة إلى درجة أسلوب التنمية البشرية التي تعد الدعامة الرئيسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذ أن

الاقتصاد والمجتمع شأنهما شأن : (الأفراد - المؤسسات) يستفيدا من تنمية وتطوير الموارد البشرية المؤهلة والمدربة حتى يصبح الاقتصاد منتجا بدرجة أكبر من خلال وجود الموارد البشرية التي تمتلك المهارات الجوهرية المتوافقة مع التطور التكنولوجي والتغيرات في بيئة المعلومات والاتصالات الرقمية .

ومن الجدير بالذكر : يتميز عصرنا بتطورات مذهلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات : كما يتميز بتعاظم أهمية المعلومات والمعرفة في كل من :

الاقتصاد(L' Économie) المجتمع) . ومما لاشك فيه أن التكنولوجيا والثورة العلمية والتقنية قد أسهمت في إرساء معالم جديدة للعالم حيث إن تقنية المعلومات ستكون نمطا الحياة في القرن الحادي والعشرين كما تكون المعلومات هي السمة الأساسية والأداة المميزة للمجتمعات الراقية فنظم المعلومات الحديثة في ظل البيئة الرقمية نظم تحليلية وتشخيصية تعطي إمكانيات واسعة للتحليل والتخطيط والاستجابة المرنة والفعالة للتغيرات المحيطة ببيئة العمل ، وبذلك تعتبر تقنية المعلومات شريان الحياة المتدفق الذي يزود متخذي القرار بما يحتاجونه من معلومات قيمة بالإضافة إلى تقييم المشكلات وتحاليل إحصائية ومتابعة تنفيذ القرارات .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في التالي بيانه :-

أصبح للمعرفة قيمة متزايدة في جميع الأنشطة الاقتصادية ؛ وبالتالي أصبح الاقتصاد القائم على المعرفة ، والذي تكون فيه المعرفة المورد الاقتصادي الرئيسي ركناً أساسياً للقيام بعملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية والنهوض بالتنمية البشرية في مصر ومختلف دول العالم الأخرى .

يعتبر رأس المال البشري أساسالبحث والتطوير (R & D) والإبداع الابتكار ، فهو أهم إستثمار تقوم به أي دولة فحتى تتمكن مصر والدول المتقدمة منالتحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة لابد من جذب وتطوير والحفاظ على قاعدة من المواهب(Le Talent)على مستوى عالمي .

الوقوف على طبيعة دعم عمليات إدارة المعرفة وتطوير الموارد البشرية في مصر ومختلف دول العالم.

حث الدولة المصرية ومختلف دول العالم على ضرورة تطوير واستغلال عمليات إدارة المعرفة في تطوير الموارد البشرية (Les Ressources humaines)المؤهلة والمدربة .

الاستفادة من علاقة عمليات إدارة المعرفة في تطوير الموارد البشرية المؤهلة والمدربة .

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي وهو : (ما هو دور الاقتصاد المعرفي في تنمية وتطوير الموارد البشرية) ؛وينبثق عن التساؤل الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية وهي :

هل هناك علاقة بين إكتساب المعرفة وتطوير الموارد البشرية في مصر والدول المتقدمة ؟

ما العلاقة بين تخزين المعرفة وتطوير الموارد البشرية المؤهلة والمدربة ؟

هل هناك علاقة بين نشر المعرفة وتطوير الموارد البشرية المؤهلة والمدربة ؟

هل هناك علاقة بين تطبيق المعرفة وتطوير الموارد البشرية المؤهلة والمدربة ؟

وعليه أصبح تكوين الموارد البشرية المؤهلة والمدربة(رأس المال البشري) مورداً إستراتيجياً يشكل قوة فاعلة للاقتصاد المعرفي (L' Économie de la connaissance ومصدراً للثروة وخلق القيمة المضافة مما يستوجب على : (الحكومة - المجتمع - منظمات الأعمال) التركيز والاستثمار في المورد البشرى المؤهل والمدرب على عكس الاقتصاد الصناعي (L' Économie industrielle)الذي يركز على الاستثمار في الماديات فكيف يمكن تنمية موارد بشرية معرفية تستجيب لسمات ومتطلبات الاقتصاد الرقمي؟ .

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة في التالي بيانه :

إبراز أهمية الاقتصاد المعرفي (L' Économie de la connaissance) على مستوى (الأفراد منشآت الأعمال) في تنمية الموارد البشرية المؤهلة والمدربة

باعتبارها أصلاً من أصول المنشآت .

محاولة رصد تجارب عالمية فيما يخص آليات الإنتقال إلى الاقتصاد المعرفي .

تزايد الإهتمام من جانب الباحثين وصناع القرار(Les Décideurs)بالعلاقة الوثيقة بين التكنولوجيا الحديثة وتنمية الموارد البشرية (Les Ressources humaines) المؤهلة والمدربة ؛ وإثراء النقاش حولها خاصة في هذا العصر الذي يتسم بالمتغيرات السريعة والمتلاحقة في المجالات المعرفية والمعلوماتية وانعكاسها على الحياة الاجتماعية والاقتصادية .

منهجية الدراسة :

تعتمد الدراسة (L' Étude) على المنهج الوصفي والاستقرائي الاستنباطي من خلال الرجوع إلى مختلف الأدبيات الاقتصادية ذات الصلة بموضوع الدراسة ؛ ثم تحليلها لاستخلاص النتائج والوصول إلى مقترحات وتوصيات .

أقسام الدراسة:

مقدمة :

المطلب الأول :الإطار النظري للاقتصاد المعرفي وركائزه :

المطلب الثاني :الاقتصاد المعرفي والاستثمار في رأس المال البشري :

المطلب الثالث : آثار الاقتصاد المعرفي على الموارد البشرية :

المطلب الرابع : الخبرات والتجارب الدولية للاقتصاد القائم على المعرفة وتنمية الموارد البشرية :

المطلب الخامس :آليات وسبل إستفادة عنصر العمل من الاقتصاد المعرفي في مصر :

النتائج والتوصيات:

قائمة المراجع:

قائمة الاختصارات :

قائمة الجداول والأشكال :

المطلب الأول

الإطار النظرى للاقتصاد المعرفي وركائزه

إن الفكرة القائلة بأن عنصر المعرفة يؤدى دورا كبيرا في الاقتصاديات ليست فكرة جديدة ؛ لأن القيام بأي نشاط كان دون الاعتماد على المعرفة غير أن تطور استبدال المعرفة وعملياتها وتوظيفها في العديد من المجالات مع ضمان ديناميكية تسمح للعلاقات والعمليات المعرفية بالتكامل فيما بينها الأمر الذي أصبح يشكل واقعاً جديداً في النظريات الاقتصادية والإدارية فبعد أن كانت عوامل الإنتاج ممثلة في (الأرض العمل رأس المال) أصبحت تضم الآن عنصر المعرفة الذي يعتبر أهم عنصر من عناصر الإنتاج في الوقت الحالي فكما أنها لا يمكن للعقل أن يستجيب لبعض العمليات الذهنية مثل : (الإحساس السلوك) من دون الاعتماد على التفكير فكذلك لا يمكن المزج بين عناصر الإنتاج بصورة فعالة دون عنصر المعرفة فالمعرفة هي العنصر المحرك لباقي عوامل الإنتاج [1] ونتناول هذا المطلب من خلال التالي بيانه :

أولا : تعريف الاقتصاد المعرفي :

يعرف الاقتصاد المعرفي (L' Économie de la connaissance) بأنه (ذاك الفرع من علم الاقتصاد الذي يهتم بعوامل تحقيق الرفاهية العامة من خلال مساهمته في إعداد دراسة نظم تصميم وإنتاج المعرفة ثم تطبيق الإجراءات (Les Actions) اللازمة لتطويرها وتحديثها من أجل تنمية شاملة ومستدامة) ؛ فالاقتصاد المعرفي يبدأ من مدخل عملية إنتاج وصناعة المعرفة ، ويستمر نحو التطوير المرتكز على البحث العلمي بالإضافة إلى أهداف استراتيجية يتواصل العمل على تحقيقها من أجل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة [2] .

ثانيا :أسباب ظهور الاقتصاد المعرفي :

هناك مجموعة من التحولات المعاصرة (Les Transformations contemporaines) في الاقتصاد العالمي (L' Économie mondiale) أدت إلى ظهور

(١) د/أبو القاسم حمدى ، دور استراتيجية إدارة المعرفة في دعم تنمية كفاءات الموارد البشرية في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة ، جامعة عمار ثليجي الأغواط الجزائر ٢٠١٤ صـ١-٢٠.

(٢) د/ ياسر عوض شعبان عبدالرسول ، الاقتصاد المعرفي ودوره في تنمية وتطوير الموارد البشرية ، مجلة مصر المعاصرة المجلد (١٠٤) العدد (٥٠٩) الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع القاهرة يناير ٢٠١٣ صـ ١٢٣ - ٢١٩ .

الاقتصاد المعرفي التي يمكن إيجازها فيما يلي بيانه :

الابتكارات (Les Innovations)والاكتشافات العلمية المتزايدة بشكل مطرد .

التطور الهائل في التقنيات المستخدمة (Les Techniques utilisées).

الانتقال من مجتمع صناعي (La Communauté industrielle)إلى مجتمع معرفي : حيث أصبحت المعارف والمعلومات هي المصادر الأساسية لهذا المجتمع .

تكامل الاقتصاد وتحوله إلى اقتصاد عالمي مفتوح (L' conomie mondiale ouverte).

ومن الجدير بالذكر أن التاريخ الاقتصادي(L' Histoire économique) لاسيما في القرنين الماضيين هو سلسلة متعاقبة من التغييرات التكنولوجية (Les Changements technologiques) المتمثلة في (الثورة الكهربائية احتراق محرك الاحتراق الداخلي) وحدوث تقدم مضاجئ في الاتصالات أيضاً مثل اختراع (التلغراف الهاتف الراديو التليفزيون) وقد أتى الاقتصاد الجديد وهو (الاقتصاد المعرفي) بقواعد جديدة ، وهي (الابتكار(L' Innovation)الذي يحدث تقنيات جديدة في المعلومات التكنولوجيا التي ترفع الإنتاجية الإنتاجية المرتفعة التي تزيد من الحد الأقصى لسرعة النمو بكافة المقاييس)[1].

ثالثاً :ملامح الاقتصاد المعرفي :

لقد أدت الثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى دور متعاظم للشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد العالمي ؛ وبرز مفهوم الاقتصاد المعرفي الذي يتوقع أن يفوق الاقتصاد التقليدي(L' conomie traditionnelle) وقد حددت بعض التقارير(Les Rapports) ما يلي بيانه :

لم تعد الموجودات الفيزيائية للشركة تشكل عاملاً أساسياً في تقييم الشركة المالي .

لم يعد كبر حجم الشركة يتطلب زيادة مناسبة في التكاليف ؛ وبالتالي يجد من الأرباح .

لم يعد هناك مواقع مالية أو تقنية تمنع النفاذ للمعلومات من قبل موظفي الشركة وعملائها وشركائها.

(1) Towards the knowledge Economy " The Technology Ventures Initiative " Scotland 2007 P. 9 .

لم يعد تأسيس شركات ذات وجود عالمي يتطلب فكرة تأسيسية كبيرة واستثمارات مالية ضخمة .

ويمكن القول : إن (مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء) (IDSCCM) يوفر كما هائلا من المعلومات ، والتي يمكن الإستفادة منها ويمكن تسخيرها بشكل أو بآخر في خدمة التجارة الإلكترونية (E-commerce) والتسويق المعلوماتي السياسي والإخباري أو حتى التعليمي[1] .

أما شكل المنظمة : فقد انتقل من العائلة إلى المؤسسة حتى أصبحت الشبكات (Les Réseaux) التي تشكل أداة تسويق بنية تحتية مهمة ومتميزة حيث يمثل شكل المنظمة لهذا الاقتصاد المعرفي كما أن تلك الشبكات تعتبر وسيلة عملية للتسويق والنشر الواسع لهذه المعرفة على مستوى العالم .

رابعاً : خصائص الاقتصاد المعرفي :

يتميز الاقتصاد المعرفي (L' conomie de la connaissance) بخصائص متعددة تعتبر بمثابة المرتكزات المحركة لهذا الاقتصاد المعرفي على النحو التالي بيانه [2] :-

العولمة : إن سوق العمل لم يعد مقصوراً داخل دولة معينة فالدول الأوروبية أصبحت قوة اقتصادية هائلة عندما تجاوزت حدودها السياسية والجغرافية من خلال الإتحاد الأوروبي (EU) كذلك فالإنترنت أوجد (اقتصاد بلا حدود) وأصبحت الدول الآخذة في النمو تتحدى عمالقة الصناعة في الوصول إلى المستهلكين والحصول على حصتها من السوق في كل مكان في العالم ولم يقتصر التغيير على حدود المكان فقط بل الزمان أيضاً حيث أصبح إيقاع العمل مستمراً على مدار الساعة وأصبح الحد الأدنى لساعات العمل نحو (٢٤) ساعة في اليوم .

التكيف مع رغبات وأذواق العملاء : في ظل الاقتصاد المعرفي لم تعد الميزة التنافسية تعتمد على الإنتاج المكثف والتسويق المكثف والتوزيع والسياسات الموحدة لأن مفتاح النجاح في الأعمال أصبح يكمن في تحديد خصوصية كل مستهلك وهذا يتطلب إنتاج

(١) وللمزيد من التفاصيل في هذا السياق يمكن الرجوع إلى : د/ محمود عنبر ، التحول الناجح إلى الأعمال الإلكترونية ، مجلة المعلوماتي للحاسوب والتقنيات العدد (٩٢) المملكة العربية السعودية ٢٠٠٠ صـ١٨ .

(٢) د/ خالد مصلح صالح السنباني ، الاقتصاد المعرفي : المفهوم والخصائص والمؤشرات ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية العدد (١) كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان القاهرة ٢٠١٢ صـ٢٢٣ - ٢٣٧ .

سلع جيدة وخدمات مصممة خصيصاً لإحتياجات ورغبات وأذواق المستهلكين(Les Goûts du consommateur).

ندرة الكوادر والمهارات البشرية: في ضوء النمو الاقتصادي الحالي نجد أن هناك العديد من الوظائف لا تجد من يشغلها وخاصة الوظائف التي تتطلب مهارات في تقنية المعلومات حيث نجد في الولايات المتحدة الأمريكية نحو (١٥٪) من هذه الوظائف شاغرة ويعاني قطاع الأعمال ليجد المجموعة الصحيحة من المهارات وهذا يتطلب انفتاح سوق العمل حيث أن المهارات غير المتوفرة في دولة ما يمكن إيجادها في دولة أخرى من خلال الشبكات الإلكترونية.

التركيز على خدمة المستهلك: إن التنافس العالمي والإنترنت وتحرير التجارة وزيادة إمكانية الوصول للمعلومات وتعدد الموزعين جعل عوامل القوة والضعف في يد المستهلك حيث أصبح المستهلكون هم أصحاب كل من: (القرار الرأي) وهذا يتطلب خبرات شاملة بالمستهلكين ورغباتهم وأذواقهم واحتياجاتهم وأن: (مبدأ خدمة المستهلكين) هو الذي سيميز الشركات في القرن الحالي[1].

التجارة الإلكترونية: أصبحت التجارة الإلكترونية أكثر تأثيراً، كلما تزايد عدد مستخدمي الإنترنت وتشمل التجارة الإلكترونية المعاملات التي تتم بين الشركات نفسها أو بين الشركات والمستهلكين، ويتوقع أن يصل حجم التجارة الإلكترونية مستقبلاً إلى ما يزيد عن تريليون دولار والمشكلة هنا أنه إذا بدأت الخدمات وعمليات البيع التقليدية تستبدل بالتجارة الإلكترونية فإن ذلك سيغير مجالات التوظيف من المواقع التقليدية إلى الوظائف التي تتطلب مهارات في تقنية المعلومات[2].

الحاجة للتعلم المستمر: من المتوقع أن يزداد عدد المتعلمين الكبار أكثر من أي وقت مضى وستكون الحاجة للتربية والتعليم المستمر بين متطلبات جوهرية (Les Besoins importants)للحفاظ على قدرة الفرد للبقاء في عمله كقوة عمل منتجة (Main d'œuvre productive)[3].

(١) د/ عائشة موزاوى ، التجارة الإلكترونية كآلية لبناء اقتصاد معرفي وآثارها الاقتصادية على المستهلك ، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية العدد (١) المركز الجامعي بأحمد زبانة غليزان معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائر يناير ٢٠١٨ صـ ٧٠-٨٨.

(٢) د/ خالد مصطفى قاسم ، دور آليات التجارة الإلكترونية في تفعيل التجارة العربية البينية ، حول ندوة، تشريعات التجارة الالكترونية ودورها في دعم وتنمية الصناعة العربية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين البنك الإسلامي للتنمية وزارة التجارة والصناعات التقليدية التونسية خلال الفترة (١٩ - ٢١) إبريل تونس ٢٠٠٦ صـ ١ - ٢٤.

(٣) تقرير المعرفة العربي ، نحو تواصل معرفي منتج ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم دبي الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠٩ صـ ٨٩-٩٦.

خامساً :ركائز الاقتصاد المعرفي :

يقوم الاقتصاد المعرفي(L' conomie de la connaissance)على أربع ركائز : وتتمثل في :-

ركيزة الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي: وتقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو وتشتمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر بالإضافة إلى تخفيض التعريفات الجمركية على منتجات التكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(١) .

ركيـزة التعليم : تعتبر ركيزة التعليم من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية حيث يتعين على الحكومات أن توفر الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيا الحديثة في العمل وتنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلاً عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة(٢) .

ركيزة الابتكار : حيث تعتبر نظام فعال من الروابط الاقتصادية(Les Liens économiques) مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات(Les Organisations)التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات الوطنية في ضوء المتغيرات البيئية العالمية(٣) .

ركيزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات : وهي التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفها مع الاحتياجات المحلية لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشروعات على إنتاج قيمة مضافة عالية.

سادساً :الضروريات الملحة للمعرفة في ظل الاقتصاد المعرفي :

(١) وللمزيد من التفاصيل في هذا السياق يمكن الرجوع إلى :د/ ناريمان إسماعيل متولي ، اقتصاديات المعلومات، المكتبة الأكاديمية القاهرة ١٩٩٥ صـ ٧٥ – ٧٩ .

(٢) د/ لطفية علي الكميشي ، التعليم الالكتروني : ركيزة مجتمع المعرفة، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد (٢٤) مركز جيل البحث العلمي لبنان أكتوبر ٢٠١٦ صـ ١٤١ – ١٥٢ .

(٣) د/ إسماعيل جوامع د/ فايزة بركات ، محددات إنجاح إدارة المعرفة في المنظمات الاقتصادية، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي المجلد (١٣) العدد (٣٧) مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر القاهرة (يناير – إبريل) ٢٠٠٩ صـ ٢٦٣ – ٢٨٦ .

تـوليد المعرفة : وذلك في مؤسسات البحث والتطوير (R & D)وفي الجامعات وهذا يتطلب قيام الدول النامية من جهة برفع معدلات تمويلهاودعمها لهذه المؤسسات(Les Institutions (١).

نقل المعرفة : وذلك من قبل الشركات المتقدمة بالاضافة إلى مؤسسات التوثيق العلمي وشبكات نقل المعلومات ومؤسسات الترجمة(Les Institutions de traduction) وعن طريق البعثات للاختصاصات المختلفة بقصد نقل المعرفة وتوطينها بالاضافة إلى جهود التعاون الإقليمي والدولي بهذا القصد .

نشر المعرفة : ويكون بدعم دور التوثيق والإعلام العلمي(Les Médias scientifiques) بالاضافة إلى برامج التوعية العلمية المختلفة وتوفير مراكز تقديم المعلومات العلمية والتكنولوجية والتجارية وغيرها وتوسيع استثمار شبكات المعلومات(Les Réseaux d'information)ومنها : الإنترنت وتشجيع انتقال العاملين من : (الجامعات مراكز البحوث) إلى الصناعة والعكس(٢) .

إستثمار المعرفة : وهي من أهم الوظائف التي يجب الاهتمام بها ، وذلك بتوفير المؤسسات البسيطة بين جهات توليد المعرفة وفعاليات الإنتاج والخدمات ، مثل : (المؤسسات التكنولوجية الأجهزة الهندسية دعم براءات الإختراع العلمي حماية الملكية الفكرية(TRIPS) وغيرها من الإجراءات(٣).

المطلب الثاني

الاقتصاد المعرفي والاستثمار في رأس المال البشري

أدى النمو المطرد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتزايد المهارات التكنولوجية للموارد البشرية المشاركة في العملية الإنتاجية(Un Processus de production) بكافة أشكالها إلى تزايد وتطور الدور الذي تلعبه تلك الموارد البشرية في النشاط الاقتصادي ؛ حيث إن هذا النمو أدى إلى ضرورة استبدال تلك الحاسبات في كافة

(١) د/طاهر محسن منصور الغالبي ، دور توليد المعرفة في تعزيز الإبداع التنظيمي ، مجلة دراسات إدارية المجلد (٤) العدد (٧) كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة العراق سبتمبر ٢٠١١ صـ ١٧٧-١٩٨ .

(٢) د/ شعبان عبدالعزيز خليفة ، النشر والتنمية المستدامة ، المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات المجلد (٤) العدد (٢) الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات والأرشيف القاهرة يونيو ٢٠١٧ صـ ٣٩٠-٣٩٢ .

(٣) د/ حنان إسماعيل أحمد إسماعيل ، إستثمار مخرجات البحث العلمي بالجامعات في مجتمع المعرفة : صيغ مقترحة ، حول مؤتمر ، نظم التعليم ومجتمع المعرفة ، المؤتمر العلمي السنوي الخامس والعشرون الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية الأكاديمية المهنية للمعلمين القاهرة يناير ٢٠١٨ صـ ٨٣-١٠٧ .

المستويات ، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار سهولة تعلم البرمجيات الجديدة بالإضافة إلى انخفاض التكاليف التي أصبحت في متناول أغلب طبقات المجتمع [١] ونتناول هذا المطلب من خلال التالي بيانه :

أولا : مدى أهمية الاستثمار في رأس المال البشري :

لاشك أن الموارد البشرية تعتبر من المقاييس الأساسية التي تقاس بها ثروة الأمم باعتبار أن هذه الموارد على رأس المكونات الرأسمالية والأصول المؤثرة في الوضع الاقتصادي والإجتماعي للدول : حيث أصبح العنصر البشري ودرجه كفاءته هو العامل الحاسم لتحقيق هذا التقدم وقد نادى الاقتصاديون القدامى بأهمية تنمية الموارد البشرية المؤهلة والمدربة لتحقيق النمو الاقتصادي[٢] وهناك أمثلة عديدة على تأثير الاقتصاد المعرفي في تطوير وتدريب وتأهيل الموارد البشرية لتحقيق التقدم والنمو الاقتصادي والاجتماعي للدول فنجد دول مثل : (الصين اليابان ماليزيا) وغيرها من دول جنوب شرق آسيا إستطاعات تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي من خلال ارتكازها على ما لديها من الموارد البشرية . : لذلك حرصت على تأهيلها وتنمية مهاراتها وقدراتها كما أن ما يشهده العالم الآن من تطور علمي كبير ، خاصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرتبطة باستبدالات الحاسب الآلي والاتصالات والإلكترونيات يرجع إلى ما تم تأهيله من قدرات ومهارات عالية المستوى لأفراد من العنصر البشري المؤهل والمدرب[٣] .

ثانيا :أبعاد الاستثمار في رأس المال البشري :-

جاءت أهمية العناية بتنمية الموارد البشرية من منظور متعدد الأبعاد ؛ومنها [٤] :

البعد الثقافي : حيث ينعكس على تزايد نسبة المثقفين من الموارد البشرية في التنمية الحضارية للمجتمع (Une Communauté) وزيادة معرفة الفرد وتمسكه

(١) د/ عبدالرحمن بن عبدالله الشقاوي ، إدارة التنمية في المملكة العربية السعودية والتحديات المعاصرة، مطابع سمحة للأوفست الرياض المملكة العربية السعودية ١٩٩٢ صـ ٤٣ .

(٢) د/ ياسر عوض ، مبادئ الاقتصاد ، مجموعة محاضرات ألقيت على طلاب الفرقة الأولى بالمعهد العالي للإدارة والحاسب الآلي برأس البر بدون ناشر القاهرة ٢٠١٢ صـ ١٤٥ .

(٣) وللمزيد من التفاصيل في هذا السياق يمكن الرجوع إلى :

د/ عمرو النحاس ، الاستثمار الحقيقي هو الاستثمار في العنصر البشري، مجلة الدراسات المالية والمصرفية المجلد (٢٤) العدد (٣) الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية مركز البحوث المالية والمصرفية الأردن نوفمبر ٢٠١٦ صـ ٦ .

Thomas H. Davenport PHD " Some Principles of Knowledge Management " Graduate School of Business University of Taxes at Austin February Vol (١) ١٩٩٨ P. ٤٢.

(٤) د/ فريد بوعكاز ، إدارة الموارد البشرية في ظل العولمة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية المجلد (١١) ملحق جامعة زيان عاشور الجلفة الجزائر يوليو ٢٠١٨ صـ ٣٦١ - ٣٧٠ .

بما يخص وطنه من العقائد الدينية والتراث الثقافي واللغة والآداب بالإضافة إلى ازدياد درجة الوعي لديه بما يدور حوله(١).

البعد الاقتصادي : من خلال تنمية الموارد البشرية المؤهلة والمدربة على مستحدثات التكنولوجي المتطورة يتم تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية بما يحقق التقدم للدولة ويوفر احتياجات سكانها من السلع والخدمات بالإضافة إلى أن الفرد المؤهل والمدرب تكنولوجيا وتعليميا وتدريبيا لدية فرصة أكبر للعمل كمواطن منتج يحقق قيمة مضافة تسهم في تنشيط الدورة الاقتصادية.

البعد الإجتماعي : فمن المعروف أن التعليم باستبدال التكنولوجيا الحديثة ينمي قدرات الفرد الذهنية والفكرية ويكسبه الأنماط والقيم السلوكية المتوازنة مما يجعله أكثر قدرة على تفهم المشكلات الإجتماعية وترسيخ الروابط الأسرية بالإضافة إلى تأثيره الملوس في شعور الإنسان بالذات(٢).

البعد العلمي : حيث يوفر التعليم التكنولوجي الكوادر العلمية القادرة على البحث والتطوير(R & D) والابتكار والإبداع بما يسهم في إحداث النقلات الحضارية المختلفة بالإضافة إلى إحداث التقدم التكنولوجي والتقني في شتى مجالات الحياة والتحسين المستمر في وسائل المعيشة.

البعد الأمني : حيث تؤدى العناية بتعليم وتدريب الفرد على أحدث وسائل وأشكال التكنولوجيا الحديثة(La Nouvelle technologie)إلى تخفيض نسبة البطالة(Le Chômage)والتي تتناقص مع ارتفاع المستوى التعليمي والتدريبي للطبقة العاملة مما يسهم في تحقيق الإستقرار الأمني للمجتمع بالإضافة إلى قناعة الأفراد أنفسهم بضرورة وجود هذا الإستقرار الأمني(٣).

ثالثا :محددات الاستثمار في رأس المال البشري :

ترتبط عملية تنمية الموارد البشرية بجانبين متلازمين ومتكاملين ؛ وأولهما يختص باكتساب العلم والمعرفة والمهارة مشكلاً جانب التأهيل وثانيهما يتعلق بقضايا

(١) د/ نبيل محمد أحمد شيخ ، الثقافة التنظيمية كمتغير وسيط في العلاقة بين رأس المال الفكري وتحقيق الميزة التنافسية في قطاع المستشفيات بالجمهورية اليمنية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة العدد (١) كلية التجارة جامعة عين شمس القاهرة يناير ٢٠١٥ صـ١٩٩ - ٢٣٠ .

(٢) د/ ماجد على مصطفى ، العائد الإجتماعي للإستثمار في رأس المال البشرى ؛ دراسة وصفية ، حوليات آداب عين شمس المجلد (٤٦) كلية الآداب جامعة عين شمس القاهرة مارس ٢٠١٨ صـ١٨٨ - ٢٠٥ .

(٣) د/ قاسم أحمد محمد عامر ، تقرير حول مؤتمر الأمن والتكنولوجيا ، مجلة الفكر الشرطي المجلد (١٦) العدد (١) القيادة العامة لشرطة الشارقة مركز بحوث الشارقة الإمارات العربية المتحدة إبريل ٢٠٠٧ صـ٢٢٩ - ٢٥٢ .

العمل والتوظيف وهذان الجانبان هما الأساس في تكوين محددات الاستثمار (L' Investissement) في رأس المال البشري المؤهل والمدرب ، وهما [١]:-

التخطيط : ويعنى وضع الأسس اللازمة لبناء الإنسان وتحديد احتياجاته من المهارة والمعرفة العلمية والثقافة المهنية وغيرها من الطرق والوسائل الفعالة لتوفير تلك الإحتياجات عبر مراحل زمنية محددة .

التنمية : يشكل هذا العنصر الإطار التنظيمي والتنفيذي لتحقيق أهداف محور التخطيط وإنجاز برامجه حيث يتم من خلاله توفير المؤسسات التعليمية والتدريبية للقيام بخطوات تنمية الموارد البشرية لتنمية القدرات الثقافية والفكرية والمهارات العلمية لدى الفرد لتأهيله لممارسة مسؤولياته كمواطن منتج [٢].

التوظيف : ويتم من خلاله إتاحة فرص العمل للقوى البشرية المؤهلة والمدربة التي تم تنميتها وتأهيلها من خلال برامج التعليم والتدريب بما يمكن من استغلال القدرات والمهارات(Les Compétences)التي اكتسبها في إنتاج السلع وتقديم الخدمات للمجتمع والإسهام في توفير احتياجاته [٣].

رابعاً : تحولات الإدارة المعاصرة للموارد البشرية :-

إن اقتصاد المعرفة وما أفرزه من تغييرات في بيئة الأعمال ألقت بظلالها على الموارد البشرية ونظم إدارتها داخل المنظمات(Les Organisations) ؛ حيث أدى إلى حدوث تغير كبير في النظرة إليها . ويمكن القول بأن تحديات إدارة الموارد البشرية حالياً أصبحت أكثر تأثيراً وأن العنصر البشري المؤهل والمدرب أصبح مولد المعرفة ، وبالتالي فهو مفتاح تحقيق النجاح في بيئة الأعمال المعاصرة الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أهمية إدارة الموارد البشرية ومكانتها التنظيمية في منظمات الأعمال الحديثة[٤] .

---

(١) د/ علي السلمي ، إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية ، دار غريب للنشر والطباعة القاهرة ٢٠٠١ صـ ١١٥ .

(٢) د/ هجيرة أوبعيش ، الثقافة التنظيمية كاستراتيجية لتنمية الموارد البشرية ، مجلة العلوم الإدارية والمالية المجلد (٢) العدد (١) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي الجزائر يونيو ٢٠١٨ صـ ٣١ - ٤٤ .

(٣) د/ جمال ثابت ، تنمية الموارد البشرية ، التوظيف وخيارات الانتقاء ، حول ندوة ، المرجع في التدريب وإدارة الموارد البشرية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة ٢٠٠٨ صـ ٢٨٥ - ٣٢٠ .

(٤) د / محمد السعيد جوالي د/ مختار رابحي د/ أحمد دروم ، الاتجاهات الحديثة لإدارة الموارد البشرية في ظل اقتصاد المعرفة ، رؤية نظرية تحليلية ، ورقة تحليلية مقدمة إلى الملتقى الدولي الخامس حول ، رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة حسيبه بن بوعلي الشلف الجزائر خلال الفترة (١٢ - ١٤) ديسمبر ٢٠١١ .

ويمكن تلخيص أهم التحولات الإدارية(LesTransformationsadministratives) التي عرفتها إدارة الموارد البشرية(Les Ressources humaines)في بيئة الأعمال المعاصرة من خلال ما يلي بيانه[١]:

التحول من مفهوم إدارة الأفراد إلى إدارة الموارد البشرية المؤهلة والمدربة .

التحول من إدارة العاملين كأفراد إلى إدارة العاملين كرأس مال فكري(Le Capital intellectuel).

التحول من الدور التنفيذي لإدارة الأفراد إلى الدور الإستشاري والتنفيذي لإدارة الموارد البشرية .

التحول من الدور التقليدي لإدارة الأفراد إلى الدور الاستراتيجي لإدارة الموارد البشرية .

التحول من إدارة الأفراد كجزيرة منعزلة إلى إدارة الموارد البشرية كفريق ضمن فرق عمل متكاملة .

التحول من الأداء التنفيذي للمهام التقليدية لشؤون العاملين إلى إدارة الموارد البشرية لتعزيز الميزة أو القدرة التنافسية لتحقيق الجودة الشاملة . وانطلاقاً مما سبق ؛ يلاحظ أن هناك تحولا في الأدوار الرئيسية لإدارة الموارد البشرية وهذا ما يوضحه الشكل رقم)١(التالي بيانه[٢]:

(١) د/ أحمد سيد مصطفى ، إدارة الموارد البشرية ، منظور القرن الحادي والعشرون ، دار الكتاب القاهرة ٢٠٠٠ صـ٣٨ . الاقتصاديات الحديثة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة حسيبه بن بوعلي الشلف الجزائر خلال الفترة (١٢ - ١٤) ديسمبر ٢٠١١ صـ ١ - ١٦ .

(٢) وللمزيد من التفاصيل في هذا السياق يمكن الرجوع إلى :-

د/ محمود أحمد الخطيب ، إدارة الموارد البشرية ، مكتبة عين شمس القاهرة ٢٠٠١ صـ٧١ .

يرقى حسين ، استراتيجية تنمية الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية ، حالة مؤسسة سونطراك ، رسالة دكتوراه غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر الجزائر ٢٠٠٧ صـ ٤٤ .

سعيد بن عبيد بن نمشة ، استراتيجية إدارة الموارد البشرية لمواجهة تحديات العولمة وامكانية تطبيقها في الأجهزة المدنية والأمنية بمدينة الرياض ، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإدارية كلية الدراسات العليا جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض المملكة العربية السعودية ٢٠٠٧ صـ ٥٢ - ٥٣ .

تغير إدارة الموارد البشرية على مستوى العالم :-

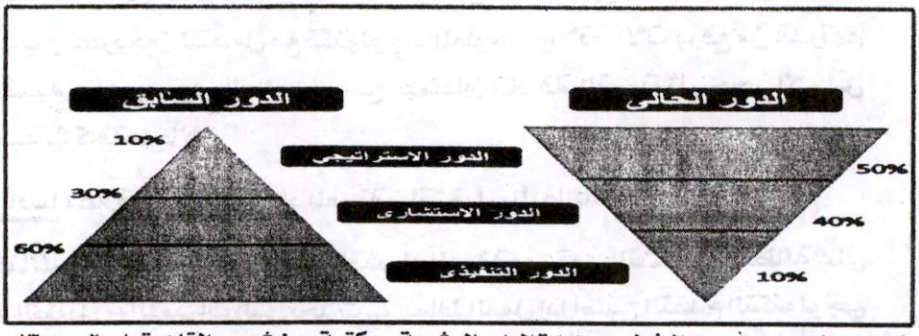

المصدر : د/ محمود أحمد الخطيب « ادارة الموارد البشرية » مكتبة عين شمس القاهرة ٢٠٠١ صـ ٧٦ .

ويتضح من الشكل السابق : أن هناك تغيرا ملحوظا في الأهمية النسبية للأدوار الثلاثة حيث إنخفضت الأهمية النسبية للدور التنفيذي من نحو (٦٠٪) إلى نحو (١٠٪) بينما سجل الدور الاستراتيجي إتجاها معاكسا حيث ازدادت الأهمية النسبية لهذا الدور من نحو (١٠٪) إلى نحو (٥٠٪) وهذا ما يبرز المكانة الكبيرة التي أصبحت تحتلها إدارة الموارد البشرية في المنظمات المعاصرة .

خامسا : كفاءة العنصر البشري وترابطه مع التعليم الإلكتروني واقتصاد المعرفة :

لاشك أنه لابد من توافر عدد كاف من الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة القادرة على متابعة عمل النظام المتنامي الأطراف وصيانته : بالإضافة إلى ضمان انسياب المعلومات في جميع الاتجاهات داخل الشبكة بل يجب أن يكون المعلم والموظف قادرين على استبدال التكنولوجيا بوعي وبشكل يخدم العملية التعليمية كما أن دور الإبداع في أساليب التعليم واستغلال التقنيات ليس غايته للحصول على المعرفة فحسب بل توليدها أيضاً بحيث يصبح جزء لا يتجزأ من عملية التعليم ونظرا لأن مثل هذا النظام(Un Système)يتطلب تغييراً جذرياً في نمط التفكير لـ : (المعلم الطالب) فلابد من وضع استراتيجية للتغيير والتحول نحو النظام الجديد ووضع أسس وأنظمة لإدارة هذا التغيير وتجنب الفوضى والتشتت وتبعثر الجهود[1].

ومن الجدير بالذكر أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توفر العديد من الفرص لتحقيق التنمية ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وتتيح للموارد البشرية الإندماج

(١) د/ نبيل الفيومى ، التعلم الإلكترونى في الأردن : خيار استراتيجى لتحقيق الرؤية الوطنية ، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأردن ٢٠٠٧ صـ ٥٥ .

في المجتمع العالمي ومن أهم المجالات التي تسهم في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل مكثف مجال التعليم حيث أن تأهيل الجيل الجديد من الطلاب والشباب والخريجين للتعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يرفع من قدرتهم التنافسية على مستوى العالم. ويفتح لهم آفاق المعرفة التي تمثل حجر الأساس للتنمية في كافة المجالات[١].

سادساً: علاقة تطور اقتصاد المعرفة بالتشغيل والبطالة:-

هناك علاقة تطور واضحة بين اقتصاد المعرفة ومستوى التشغيل والبطالة على المدى الطويل. والتغيرات التي تحدث في أنماط العمل إذا أصبح التقدم التكنولوجي مكسبا مهما لهم ولاشك أن الثورة المعرفية وتطبيقاتها ستبقى الأولوية لخيار الموارد البشرية المؤهلة والمدربة باعتبارها ثروة غير قابلة للنضوب[٢].

فالعنصر البشري المؤهل والمدرب هو أساس النشاط الإنتاجي والتكوين الاقتصادي، ومن هنا: تأتي أهمية الاستثمار في العنصر البشري بشكل متكامل وشامل بالإضافة إلى دعمه بصناعة تدريبية وتعليمية واسعة وديناميكية ومواكبة لأحدث العلوم (La Dernière science)والأساليب معتمدة في مسارها في هذا الاتجاه على مفهوم التعليم والتدريب والبحث والتطوير (R & D)والإبداع والابتكار المستمر[٣].

سابعاً: خطوات بناء اقتصاد قائم على المعرفة في مصر:-

يمكن تحديد أربعة عناصر أساسية كأساس للوصول للاقتصاد المعرفي في مصر من خلال[٤]:

توفر الحافز الاقتصادي والإطار المؤسسي مما يسمح بوجود سياسات اقتصادية جيدة تساعد على تخصيص كفء للموارد (أي تحقيق أمثلية باريتو ... الكفاءة التخصيصية المثلى للموارد). وتسمح بالبحث والتطوير(R & D) والإبداع والابتكار واستبدال المعرفة(La Connaissance).

(1) Unido " Technology Trends Series " No (7) Changing Technological Scene The Case of OECO Countries IPDT No (43) Oct 1996 P. 116.

(٢) د/ محمد البنا ، تحديات المستقبل: الاقتصاد المعرفي والبطالة، مجلة آراء حول الخليج العدد (١٠٢) مركز الخليج للأبحاث الإمارات العربية المتحدة ديسمبر ٢٠١٥ صـ ٦٠-٦٢.

(٣) د/ صلاح زين الدين ، الأبعاد التنموية لتكنولوجيا المعلومات والحكومة الإلكترونية، مجلة السياسة الدولية العدد (١٠٥) المجلد (٢٩) مؤسسة الأهرام القاهرة ٢٠٠٤ صـ ٨٤.

(٤) د/ نورمان كلارك ، الاقتصاد السياسي للعلم والتكنولوجيا، ترجمة (د/ محمد رضا محرم) الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ٢٠٠٥ صـ ١٨.

وجود نظام ابتكاري فعال داخل الشركات والمراكز البحثية والجامعات والشركات الاستشارية وغيرها من المنظمات التي قد تشارك في تحقيق الثورة المعرفية(La Révolution cognitive).

توافر الكوادر الفنية (Les Personnel technique) الماهرة المؤهلة والمدربة التي تستطيع أن تستثمر المهارات (Les Compétences) المختلفة لاستبدال المعرفة (La Connaissance) بكفاءة.

خلق بيئة معرفية ملائمة وحديثة مما يسهل استبدال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[1].

المطلب الثالث

آثار الاقتصاد المعرفي على الموارد البشرية

أصبح قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عنصراً أساسياً في نمو الاقتصاد العالمي والعربي على حد سواء ؛ كما ساعد على الاتصال بين الحكومات(Les Gouvernements) بجانب استبدالاتها في العديد من الجوانب الاقتصادية (Les Aspects économiques) وجوانب العمل التجاري المختلفة[2].

ومن الجدير بالذكر ؛ أن التكنولوجيا ليست آلات أو تجهيزات تنتج وتستهلك كباقي وسائل الإنتاج كما أنها ليست سلعة تتمتع بدور عادي في تكوين رأس المال والرفع من مستوى القدرة الإنتاجية وإنما هي عملية إنتاج وعلاقات إنتاج بحكم السلوكيات والمفاهيم التي تحكم نظام الإنتاج وهي فضلاً عن ذلك جزء من نظام اجتماعي وأخلاقي وبالتالي مجموعة من القيم السائدة في المجتمع التي تتأثر بها وتؤثر فيها وتتفاعل معها.

أولاً :الأهمية النسبية للاقتصاد المعرفي على المستوى العالمي :-

عند تقسيم دول العالم إلى أربعة مجموعات متساوية بحسب قيمة دليل اقتصاد المعرفة ؛ فإنه يلاحظ عدم وجود أي دولة عربية ضمن مجموعة أعلى من (٢٥٪) على مستوى العالم أي ضمن مجموعة الدول التي يبلغ دليل اقتصاد المعرفة

(١) المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ، طريق الاقتصاد القائم على المعرفة في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في القرن الحادي والعشرين ، حول مؤتمر ، بناء اقتصاديات المعرفة نحو إحداث فرص العمل ورفع مستوى التنافسية وتحقيق التنمية المتوازنة ، (الإسكوا) خلال الفترة (١ - ٣) ديسمبر تونس ٢٠٠٩ صـ ١١ - ١٣ .

(٢) د/ صلاح زين الدين ، الأبعاد التنموية لتكنولوجيا المعلومات والحكومة الإلكترونية ، مرجع سبق ذكره صـ ٨٩ .

لها نحو (٥,٧٪) أو أكثر بل لا توجد أي دولة ضمن الـ (٢٥٪) وتقع ثمان دول عربية ضمن مجموعة ثاني (٢٥٪) من دول العالم التي يتراوح دليل الاقتصاد المعرفي بها ما بين (٥ ٥,٧٪) وهذه الدول هي بلدان دول مجلس التعاون الخليجي الستة والأردن ولبنان[١].

وتقع سبع دول عربية ضمن مجموعة ثالث أعلى (٢٥٪) من دول العالم ؛ والدول التي يتراوح دليل اقتصاد المعرفة (Un Guide de l'économie du savoir) لها ما بين (٥ ٥,٢٪) وهذه الدول هي : (تونس مصر المغرب الجزائر سوريا ليبيا العراق) وتقع : (فلسيطن) على الأرجح ضمن المجموعة أيضا ، وفي اقتصاد المعرفة تقع بقية الدول العربية ضمن مجموعة أدنى (٢٥٪) من دول العالم وهذه الدول يقل دليل اقتصاد المعرفة لها عن (٥,٢٪) وهي: (موريتانيا السودان اليمن جيبوتي) ويتوقع أن تقع : (الصومال جزر القمر) ضمن هذه المجموعة أيضا[٢].

ثانياً :الأهمية النسبية للاقتصاد المعرفي على المستوى العربي :-

يمكن القول بأن الدول العربية خلال الربع الأخير من القرن الحادي والعشرين شهدت تقدماً ملحوظاً في مجمل ما تم إعتماده كمؤشرات لنشر المعرفة(La Connaissance)بين المواطنين(Les Citoyens) بدءاً من تخفيض نسب الأمية وانتهاء بعدد الأشخاص الحائزين على الشهادات الجامعية العليا [٣] .

فإذا ما إعتبرنا المؤشرات الرئيسية الثلاثة في مجال التعليم التي يعتمد عليها البنك الدولي(WB)لقياس مدى استعداد الدولة للانخراط في الاقتصاد المعرفي ؛ فإن رفع مستوى الاستثمار في العلم والتكنولوجيا في الاقتصاد المعرفي سوف يؤدي إلى زيادة النمو والإنتاجية وتحسين التنافسية في الأسواق العربية وبالتالي ضمان مستوى نوعية وحياة أفضل محققين بذلك ما تهدف إليه التنمية المستدامة[٤].

(١) وللمزيد من التفاصيل في هذا السياق يمكن الرجوع إلى :-
د/ محمد أنس أبو الشامات د/ فريد خليل الجاعوني د/ محمد جميل عمر ، إتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٢٨) العدد (١) جامعة دمشق سوريا ٢٠١٢ صـ ٥٩١ – ٦١٠ .

(٢) قاعدة بيانات المعرفة للتنمية ، تقرير البنك الدولي ، ٢٠٠٩ .

(٣) د/ محمد أنس أبو الشامات د/ فريد خليل الجاعوني د/ محمد جميل عمر ، إتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية ، مرجع سبق ذكره صـ ٥٩٨ .

(٤) د/ دلال ابن سمينة ، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية ، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي المجلد (١٢) العدد (٣٥) مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر القاهرة أغسطس ٢٠٠٨ صـ ٣٣٧ – ٣٦٥ .

ثالثا :تأثير الاقتصاد المعرفي على التنمية الاقتصادية :-

لاشك أن المناخ الاستثماري الجيد يستتبع توافر بنية تحتية قوية من تكنولوجيا المعلومات : حيث إن توافر منظومة تكنولوجية للمعلومات والاتصالات لها إنتاجية جيدة أعلى من الأنماط الأخرى لمكونات رأس المال كما أن الاستثمار في إنشاء وتحسين شبكة المعلومات والاتصالات له إنتاجية إستثمارية عالية فإن هذا العائد الإضافي على مستوى الاقتصاد الكلي له آثار خارجية إيجابية وارتفاع إنتاجية الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أعلى منه في المجالات الأخرى مما يعد برهانا على الكفاءة الاقتصادية ويؤدي إلى تحويل أكثر للاستثمارات في هذا المجال وبالتالي إرتفاع معدلات النمو الاقتصادي[١] كما أن القدرة على استبدال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سوف تؤدى إلى زيادة قدرة الشركات على الإندماج في أنشطة منتجة حيث إن أهمية هذا التأثير تزداد مع أهمية كثافة المعلومات عن عملية الإنتاج ، وعلى ذلك : فإن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سوف يفيد في قطاعات أخرى[٢] .

ويمكن القول بوجود علاقة سببية بين الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبين النموالاقتصادي من خلال زيادة إنتاجية الاستثمار في هذا القطاع الذي يتميز بأن أغلب منتجاته التكنولوجية القائمة على أساس البحث والتطوير(R & D)والإبداع والابتكار دائماً ما يشوبها عنصر : (عدم التأكد) وتنطوي على نوع من المجازفة التي ربما تقلل من انتشار تلك التكنولوجيا أو القدرة على التعامل معها[٣] .

رابعا :تأثير الاقتصاد المعرفي على تنمية السوق المحلى والتصدير :-

لاشك في أن تنشيط سوق التصديرلمنتجات صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يحتاج إلى قاعدة قوية تتمثل في وجود سوق محلى نشطلإستيعاب هذه المنتجات . وهنا : يجب الإعتراف بأن آليات السوقوحدها لا تكفي كبيئة ملائمة لتنشئة هذه الصناعاتوتنميتها ما لم يتم التأثير على هذه الآليات وتوجيههابوعى وادراك حيث إن للحكومات دورا أساسيا في تبني مشاريع تقنية متطورة تقوم بتنشيط

(١) د/ عباس لحمر ، الفجوة الرقمية ومقومات الإندماج في الاقتصاد الجديد ، مجلة الاستراتيجية والتنمية العدد (٤) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم الجزائر يناير ٢٠١٣ صـ٧٨-١٠٦ .

(٢) د/ محرم الحداد وآخرون ، تقييم أداء قطاع الاتصالات ومستقبله ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢١٤) معهد التخطيط القومى القاهرة ٢٠٠٨ صـ٢٠٥-٢٣٦ .

(٣) د/ هاشم عبود الموسوي د/ أبو القاسم على محمد سنان ، المعوقات التي تواجه نشأة المدن الإلكترونية في الوطن العربى ، حول ملتقى ، تخطيط المدينة الإلكترونية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية كوالالمبور ماليزيا أكتوبر ٢٠١٠ صـ١٢٧-١٤٩ .

السوق الداخلي لهذه المنتجات (Les Produits) شريطة أن يكون لها قيمة كبيرة في تحسين أداء مؤسسات الدولة . علاوة على ما سيكون لهذه المشروعات(Les Projets) من تأثير فعال في نشر الوعي التقني والمعلوماتي للمجتمع العربي ككل أي أن دخول الحكومات كموجه ومشتر للتقنيات المتطورة والمنتجة محلياً أمر حتمي لبدء عملية إنعاش هذه الصناعات : ولعل من الأمثلة الواضحة على هذا أن تقوم الحكومة بتبني مشروعات لـ : (التعليم الصحة) وتطوير الأداء الحكومي باستبدال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[١].

أما تنشيط سوق التصدير الخارجي : فيقع عبؤه الأول على القطاع الخاص عن طريق تكوين شركات تسويق عملاقة والاشتراك في المعارض والأسواق الدولية بالإضافة إلى عقد الصفقات نيابة عن الشركات المنتجة وغير ذلك من الأنشطة لفتح أسواق جديدة وقد يقتصر دور الحكومات هنا على المساهمة في الأنشطة السابقة وتطوير آداء مكاتب التمثيل التجاري بالخارج وتوجهها نحو قطاع صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فتح أسواق جديدة حيث يوضح الجدول رقم [١] المجالات التكنولوجية الواعدة لرؤية مصر ٢٠٣٠والرؤية المستقبلية لها من خلال التالي بيانه[٢]:

(١) د/ محمود عبدالرازق ، الاقتصاد المعرفي والتصدير، الدار الجامعية الطبعة الأولى الأسكندرية ٢٠١١ صـ ١ – ٢٨٠ .

(٢) وللمزيد من التفاصيل في هذا السياق يمكن الرجوع إلى :

د/ عبير فاروق وآخرون ، رؤية مستقبلية لمصر ٢٠٣٠ ، ملخص تنفيذي مركز الدراسات المستقبلية مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء القاهرة يونيو ٢٠٠٧ صـ ١ .

د/ هالة السعيد ، استراتيجية عام٢٠٣٠م، مجلة المال والتجارة العدد (٥٨٢) نادى التجارة القاهرة أكتوبر ٢٠١٧ صـ ٢٥ – ٣٨ .

د/ طارق فاروق الحصري ، استراتيجية التنمية المستدامة ؛ رؤية مصر ٢٠٣٠ ، محور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية ، مجلة الإدارة المجلد (٥٣) العدد (١) إتحاد جمعيات التنمية الإدارية القاهرة ٢٠١٦ صـ ١٤ .

المجالات التكنولوجية الواعدة لرؤية مصر ٢٠٣٠ والرؤية المستقبلية لها[١].

المجال الواعد	الهدف الرئيسي بحلول عام 2030
الطاقة المتجددة	دولة رائدة في مجال إنتاج وتصدير الطاقة المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .
الخدمات عابرة الحدود	أن تنضم مصر لقائمة الدول الخمس الأولى المصدرة للخدمات عابرة الحدود .
صناعة المنتجات الغذائية(زيت الزيتون)	أن تصبح مصر الدولة الأولى بين دول حوض المتوسط في تصدير الأغذية المنافسة وتكون منافسا قوياً على المستوى العالمي في تصدير زيت الزيتون .
صناعة الدواء	أن تقترب مصر من تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية وتتصدر دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تصدير الدواء ؛ مع توظيف تطبيقات التكنولوجيا المتطورة مثل البيوتكنولوجي والنانوتكنولوجي .
تصدير فائض رأس المال البشري	أن تصدر مصر ما يعادل نحو (20%) من احتياجات الاتحاد الأوروبي (EU) من رأس المال البشري ، دون أن يترتب على ذلك إخلال باحتياجات تلبية سوق العمل المصري .

المصدر د/ عبير فاروق وآخرون « رؤية مستقبلية لمصر ٢٠٣٠ » ملخص تنفيذي مركز الدراسات المستقبلية مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء القاهرة يونيو ٢٠٠٧ صـ ١ .

(١) وللمزيد من التفاصيل في هذا السياق يمكن الرجوع إلى :
هيئة التحرير ، منظومة تنمية الصادرات المصرية ، مجلة الاقتصاد والمحاسبة العدد (٦٢٢) نادي التجارة القاهرة أكتوبر ٢٠٠٧ صـ ٢٨ - ٣٠ .
د/ أحمد حسن إبراهيم ، استراتيجية مضاعفة الصادرات وتحدياتها ، مجلة الاقتصاد والمحاسبة العدد (٦٢٥) نادي التجارة القاهرة يناير ٢٠١١ صـ ١ - ٢١ .

خامسا : تأثير الاقتصاد المعرفي على دعم تطبيقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

يشكل تنظيم المعلومات العلمية ونقلها إلى الشكل الرقمي أحد أوجه الاستثمار الأمثل في مجال تقنية المعلومات حيث ينبغي على الأجهزة الحكومية أن تتبنى مبادرات خاصة لدعم المؤسسات العاملة في مجال المعلومات العلمية انطلاقاً من ضرورة وجود بنية معلومات وطنية تجعل البنية التحتية قابلة للاستثمار والتطوير وقابلة لتقديم نتائج مفيدة وحيوية للمجتمع وللاقتصاد ولاشك أن استبدال تكنولوجيا المعلومات سيسهل إطلاق مبادرات مشتركة بين جميع الدول العربية أو بين عدد محدود منها على الأقل لتحقيق استثمارات ناجحة في مجال بنية المعلومات ، والتي تعتمد أساسا على الاستثمار في مجال التدريب وفي مجال تنظيم المعلومات العلمية وتسويقها كسلعة اقتصادية عصرية تؤدي دوراً مزدوجاً في دعم وتطوير المؤسسات العلمية العربية من جهة وتحقيق دخل اقتصادي مهم يستطيع تمويل مراحل لاحقة من المبادرات مستقبلا[1].

سادسا :انعكاسات بيئة الأعمال المعاصرة على إدارة الموارد البشرية :-

يمكن القول بأن الاقتصاد المعرفي ألقى بظلاله على بيئة الأعمال المعاصرة ؛ الأمر الذي انعكس على إدارة الموارد البشرية المؤهلة والمدربة وأدخل عليها العديد من التحولات التي تسببت لها في آثار مختلفة فهناك بعض الآثار الإيجابية والسلبية لهذه الانعكاسات أما الآثار الإيجابية فتتمثل في[2]:-

الاهتمام بتوفير فلسفة وسياسات(La Philosophie et politiques)التعامل مع الموارد البشرية المؤهلة والمدربة؛ وتحولهم إلى شركاء(Les Partenaires)في المسؤولية والعائد .

تعميق وتكثيف اهتمام القيادات الإدارية العليا(Les Hauts responsables administratifs)بقضايا تنمية الموارد البشرية؛ بالإضافة إلى رفع المستوى الإداري والتنظيمي للقائمين عليها .

الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في إدارة الموارد البشرية المؤهلة

(١) د/ عبير فاروق وآخرون ، رؤية مستقبلية لمصر ٢٠٣٠ ، مرجع سبق ذكره صـ ١٠٤.

(٢) سعيد بن عبيد بن نمشة ، استراتيجية إدارة الموارد البشرية لمواجهة تحديات العولمة وامكانية تطبيقها في الأجهزة المدنية والأمنية بمدينة الرياض ، مرجع سبق ذكره صـ ٥٢ .

والمدربة عن طريق تحويل بعض الأنشطة الروتينية إلى عمليات آلية تتم بواسطة أجهزة الكمبيوتر.

الاستفادة من تجارب المنظمات الناجحة(Les Expériences d'organisations performantes)والرائدة في تبني برامج وسياسات(Les Politiques)موارد بشرية متطورة وغير تقليدية.

التكثيف المستمر في تنمية الموارد البشرية المؤهلة والمدربة لمواجهة تحديات الثورة التكنولوجية وتحديات العولمة ؛ وتشجيع التعليم والتدريب المستمر لتنمية القدرات البشرية.

إدماج فلسفة بناء وتنمية الموارد البشرية في صلب سياسات واستراتيجيات المنظمة باعتبارها المصدر الحقيقي للنجاح والمنافسة ، وتتمثل الآثار السلبية في التالي بيانه [1] :-

بروز الشركات الأجنبية كمنافس قوي على العمالة المؤهلة والمدربة.

ظهور أنماط جديدة من العمالة كـ (العمالة المؤقتة العمالة عن بعد) ؛ وجميعها تتطلب تشريعات وقوانين وظروف (Les Législation lois et conditions)عمل جيدة.

تقليص القوى العاملة من جراء إعادة الهيكلة قد يؤدي إلى ظهور معوقات ذات بعد إنساني يصعب على إدارة الموارد البشرية(Les Ressources humaines)التعامل معها.

زيادة التنوع في القوى العاملة كأحد أهم تحديات العولمة على إدارة الموارد البشرية قد يؤدي إلى احتدام حدة الصراع في بيئة العمل(L' Environnement de travail).

سوف تؤدي التكنولوجيا الحديثة إلى تغير المتطلبات المهارية المطلوبة والأدوار الوظيفية للعاملين والتي قد يتمخض عنها دمج بعض الوظائف ؛ بالإضافة إلى تغيرات في تقديم الوظائف والهيكل التنظيمي ونوعية المهارات المطلوبة للأداء الفعال.

زيادة حدة المقاومة(La Netteté de la résistance) بين العاملين عند استبدال التكنولوجيا (La Technologie)في أداء الأعمال خوفا على امتيازاتهم ومراكزهم الوظيفية.

(١) د/ سنان الموسوي ، إدارة الموارد البشرية وتأثيرات العولمة عليها ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع عمان ٢٠٠٤ صـ ٢٨٢.

ولقد تنبهت العديد من المنظمات بدول العالم إلى التغيرات والمستجدات والاتجاهات المستقبلية ذات التأثير المباشر على الموارد البشرية المؤهلة والمدربة ؛ كما اتخذت خطوات عديدة لإعادة النظر في نظمها ومفاهيمها وأساليبها وتقنياتها لمواكبة التطورات والمستجدات العالمية . ونتيجة لانعكاسات بيئة الأعمال المعاصرة على إدارة الموارد البشرية المؤهلة والمدربة ؛ ظهرت أمور عديدة منها ؛ (إختفاء فرص التوظيف الدائمة زيادة أعداد العاملين في قطاع الخدمات تراجع الإحساس لدى العاملين بالأمن الوظيفي ارتفاع نسبة البطالة وخصوصاً لدى العاملين الأقل مهارة ارتفاع نسبة التوظيف وخصوصاً لدى النساء)[١] .

المطلب الرابع

الخبرات والتجارب الدولية للاقتصاد القائم على المعرفة وتنمية الموارد البشرية

لقد شهدت معظم دول العالم المتقدمة تغيرات هيكلية كبيرة في السنوات الأخيرة واحدة من الخصائص الرئيسية لهذه التغيرات هي الأهمية المتزايدة للمعرفة في جميع الأنشطة الاقتصادية ؛ ولقد تطورت هذه الدول من الاقتصاد الزراعي(L' conomie agricole) حيث كانت الأراضي هي المورد الاقتصادي الرئيسي ثم إلى الاقتصاد الصناعي لتصبح الموارد الطبيعية والأيدي العاملة الموارد الرئيسية والآن إلى اقتصاد قائم على المعرفة تكون فيه المعرفة هي المورد الرئيسي[٢] ؛ حيث نتعرض للتجارب والخبرات الدولية الرائدة في الاقتصاد المعرفي والتي تتمثل في (ماليزيا سنغافورة إسرائيل) من خلال التالي بيانه[٣] .

أولاً :التجربة الماليزية في الاقتصاد المعرفي :

يتصف الاقتصاد المعرفي(L' Économie de la connaissance) في (ماليزيا) بالكثير من (الأسس الخصائص) التي تميزه عن غيره من

(١) وللمزيد من التفاصيل في هذا السياق يمكن الرجوع إلى :-
د/ لطفي كمال عزاز ، تقييم الأدوار القيادية للمرأة على المستوى العالمي ؛ التحديات وإستراتيجيات المستقبل ، حول منتدى ، دور المرأة العربية في التنمية الإدارية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية معهد الإدارة العامة سلطنة عمان مسقط أكتوبر ٢٠١١ صـ ٣٠٣-٣١٢ .

(٢) د/ دينا محي الدين محمد ، الاقتصاد القائم على المعرفة وأهمية تنمية الموارد البشرية في ماليزيا ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة العدد (٤) كلية التجارة جامعة عين شمس القاهرة أكتوبر ٢٠١١ صـ ٨٨٠-٩١٨ .

(٣) د/ نبيل السومي ، مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة، مجلة التربية المجلد (٦) العدد (١٠) وزارة التربية والتعليم البحرين ديسمبر ٢٠٠٣ صـ ٤٧ .

الاقتصاديات الأخرى من حيث : (الفلسفة الأهداف المنهج الآليات) ؛ وسنتطرق إلى بعض تلك الأسس والخصائص من خلال التالي بيانه [١] .

قوة العمل عالية التأهيل والتعليم والتدريب والمهارة : تتزايد كفاءة وفعالية الاقتصاد المعرفي من خلال تحول قوة العمل(La Force de travail)لتصبح عالية التأهيل والتعليم والتدريب والمهارات إلا أن هذا الأمر يتطلب حدوث تحول جذري في فلسفة التعليم وأهدافه ومنهجيته وآلياته فضلاً عن تزايد معدلات الاستثمار(Les Taux d'investissement) فيه وزيادة نسبة الإنفاق عليه .

الانفتاح على كل المعارف والثقافات والكفاءات والإبداعات العالمية : حيث يمتاز الاقتصاد المعرفي (L' conomie de la connaissance)من خلال فلسفته أو أهدافه أو مناهجه أو آلياته بإعطاء المزيد من الفرص لتعلم المعرفة (La Connaissance)المحلية والأجنبية[٢] .

المعرفة والمهارات : وهي من أرفع الأصول التي تخلق القيمة المضافة العالية إذ أصبحت المعرفة(La Connaissance)والمهارات المكتسبة الأصول الرئيسية لاقتصاد المعرفة في : (ماليزيا) .

الاتصالات والتواصل الجيد بجوانب المعرفة العالمية :حيث يقوم اقتصاد المعرفة في : (ماليزيا) على شبكة معلومات واتصالات تتيح التواصل مع كافة دول العالم بدون أي قيود أو حدود فضلاً عن المشاركة التقنية التنافسية(La Participation technique compétitive)في كافة مخرجاته التقنية الأمر الذي يؤدى إلى تدفق المعرفة والمعلومات بأقل تكلفة ممكنة .

معدل عال للثروة الوطنية والدخل الفردي : تؤدى الاستثمارات في ظل الاقتصاد المعرفي إلى خلق عائدات ملموسة تفوق معدلات الاستثمار في كافة الأنشطة الصناعية الأخرى[٣] .

---

(١) د/ إسماعيل حمادى مجبل ، اقتصاد المعرفة ودوره في تكوين الثروة المادية ، تجارب دول مختارة ، الدروس المستفادة للاقتصاد العراقي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد (١٠) العدد (٢٢) كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الأنبار العراق ٢٠١٨ صـ ٥٥ – ٧٤ .

(٢) د/ حامد كريم الحدراوي د/ سجاد محمد عطية الجنابي ، الفجوة المعرفية بين الدول العربية والأجنبية بحسب منهجية تقييم المعرفة(KAM)، مجلة مركز دراسات الكوفة المجلد (٨) العدد (٣٠) مركز دراسات الكوفة جامعة الكوفة العراق سبتمبر ٢٠١٢ صـ ١٠٩ – ١٢٦ .

(٣) د/ عبدالقادر ابن الشيخ ، القمة العالمية لمجتمع المعلومات ، أي رؤية ؟ أي أبعاد ؟ أي إنتظارات ؟، مجلة الإذاعات العربية العدد (٢) اتحاد إذاعات الدول العربية تونس ٢٠٠٥ صـ ٢ – ٥ .

ومن الجدير بالذكر أن أهمية المنظومة التعليمية(La Système éducatif) وتوافقها مع التنمية الاقتصادية والإجتماعية أفضى إلى التقارب بين مؤسسات التعليم ومؤسسات البحث العلمي إذ ثبت في التجربة الإنمائية الماليزية أن التعليم والتدريب والبحث العلمي ومهارة قوة العمل تعد عناصر حاسمة في نجاح التنمية الاقتصادية والإجتماعية في ماليزيا فنال التعليم (L' ducation)اهتماما كبيرا من قبل الحكومة الماليزية كما أن ازدهار ماليزيا اقتصادياً واجتماعياً جاء انعكاساً للاهتمام بالمنظومة التعليمية والبحثية والسعى إلى تطويرها بصورة مباشرة فضلاً عن التطور الثقافي والارتقاء به في ماليزيا(Malaisie)[1].

ثانياً :تجربة سنغافورة في الاقتصاد المعرفي :-

قبل خمسين عاماً كانت سنغافورة بلداً متخلفاً يرزخ سكانه في فقر مدقع مع مستويات عالية من البطالة ؛ إذ بلغت نحو (١٤٪) فضلاً عن أوضاع أخرى شهدتها؛ (سنغافورة) قبل الاستقلال عام ١٩٦٥ وبعدها عندما تفاقمت المشكلات الاقتصادية والإجتماعية والصراعات العرقية والدينية وغيرها في ظل افتقار البلاد إلى الموارد الطبيعية . وتحت هذه الظروف ؛ اضطر قائد ؛ (سنغافورة) للبحث عن فرص ما وراءالبحار لإنقاذ المجتمع من خلال التطلع لتجارب الدول الأخرى في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذ تأثرت بقدرة ؛ (إسرائيل) على إثبات وجودها بين الدول العربية في ظل صراعات دينية وقومية فضلاً عن احتلال؛ (فلسطين) الأمر الذي أدى إلى قطع العلاقات كافة مع ؛ (إسرائيل) لتعلن ؛ (سنغافورة) البدء في تنفيذ خطتها في التنمية الاقتصادية وإقامة علاقات تجارية متنوعة مع (دول أوروبا الولايات المتحدة الأمريكية) واستقطاب الشركات متعددة الجنسيات من أجل الاستثمار في (سنغافورة) إذ هيأت لذلك بيئة مستقرة ومنظمة خالية من الفساد والجريمة في ظل قوانين صارمة حققت من خلالها (سنغافورة)الاستقرار الأمني لتصبح من الدول القليلة الخالية من تلك الحالات السيئة على مستوى العالم حيث إن فكرة التطوير لم تقتصر على المنتجات والخدمات بل شملت القوة البشرية من تنفيذ فكرة(مدرسة التعلم مدى الحياة) والهدف من ذلك هو دعم التعلم المتواصل والمستمر فضلاً عن تدريب العاملين وتطوير مهاراتهم لتعزيز فرص توظيفهم مدى الحياة حيث إن هذه الفكرة مستقاه من ؛ (الفكر التنموي الياباني)

(١) د/ عرفه حسين عرفه رمان ، تطوير الجامعات المصرية بما يخدم التنمية الاقتصادية في ضوء خبرة ماليزيا ، مجلة البحث العلمي في التربية المجلد (١٠) العدد (١٩) كلية البنات للآداب والعلوم والتربية جامعة عين شمس القاهرة ٢٠١٨ صـ ١٨٥ – ٢١٢.

ومن الجدير بالذكر : لابد أن نشير إلى أن التعليم في : (سنغافورة) لم يؤسسه (لى كوان يو) وزملاؤه من الصفر وانما تم إعداده على أسس متينة من قبل الإستعمار البريطانى أثناء فترة الاحتلال . وبعد الاحتلال : يظهر دور الحكومة(Le Gouvernement)في الاهتمام بالمسيرة العلمية وتحديد أهدافها الجديدة وطرق تطبيقها إذ لم يتم التوقف عند هذه الحالة بل إستمر الإشراف المباشر والمتابعة من قبل (لى كوان يو) للتأكد من مسار العملية التعليمية وفق الأهداف المحددة لها ومدى الوصول لتلك الأهداف وتحقيقها حيث إن هذا العمل قد أدى إلى تحقيق مستويات عالية من التعليم(L' Éducation) إذ نشرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية العالمية(OECD)في تقريرها الصادر في(مايو)عام ٢٠١٥ تصنيفا دولياً للتعليم شمل دول العالم المختلفة حيث احتلت : (سنغافورة) فيه المركز الأول عالمياً[١] .

وتكمن أهمية معاهد البحث العلمي في سنغافورة بدعم جودة الصناعة ، وأصبحت هذه المعاهد في طليعة مطوري التقنية للوصول إلى الأهداف المحددة لها وخاصة في مجال الجودة إذ تمكنت سنغافورة من قطع شوط كبير في مجال الجودة . وفي عام ٢٠٠١ : صنف المعهد السويسري للتنمية الإدارية(SIME)في المركز الثالث عالمياً فيمجال النشر العلمي والتنمية كما أشار المنتدى الاقتصادي العالمي(WEF)إلى أن الاقتصاد في سنغافورة اقتصاد متطور ويعد الأول على المستوى العالمي من حيث القدرة الإبداعية ويرجع ذلك إلى الاهتمام بالتعليم والبحث العلمي [٢] وقد نال البحث العلمي اهتماما مميزا من خلال ارتفاع نسب الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي(GDP) كما وضعت السياسة الاقتصادية في سنغافورة وفقاً لأهمية دور التقدم التقاني في عملية التنمية الاقتصادية إذ تعاني هذه الدولة من ندرة الموارد الطبيعية الأمر الذي يتطلب الحاجة الماسة إلى إحداث التقدم التقاني فضلاً عن رفع الكفاءة الإنتاجية ، وبشكل منتظم : ركزت السياسة الإنمائية مؤخراً على تسريع وتيرة التحديث التقاني عن طريق توسيع أنشطة البحث والتطوير(R & D) والإبداع

(١) وللمزيد من التفاصيل في هذا السياق يمكن الرجوع إلى :-
د/ ابتسام محمد العامرى ، التجربة التنموية في سنغافورة، مجلة بحوث الشرق الأوسط العدد (٤٥) مركز بحوث الشرق الأوسط جامعة عين شمس القاهرة إبريل ٢٠١٨ صـ ٢٧٠ - ٣١٤ .

(٢) د/ تهانى الجبير د/ وفاء الفايز ، تجربة سنغافورة في التعليم، مجلة عالم التربية المجلد (١٦) العدد (٥٢) المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية القاهرة أكتوبر ٢٠١٥ صـ ١ - ٥٢ .

والابتكار لتحسين جودة المنتجات والخدمات فضلاً عن تطويرها لتكون مركزاً للتقدم والتنمية[١].

فقد تعلم السنغافوريون كيفية صقل مهاراتهم والنهوض برأس المال البشري لديهم . ومزجها مع الثقافة وأساليب الإدارة الحديثة ؛ لكى تصبح القوة الدافعة للنمو الاقتصادي ؛ وتعد التجربة السنغافورية في التنمية تجربة رائدة في النمو السريع والمتواصل ضمن اقتصاد صغير مفتوح كما يتضح من التجربة السنغافورية (L' Expérience singapourienne) بأن نجاحها يرجع إلى اهتمام الحكومة بالتعليم في كافة مراحله[٢].

ثالثاً :التجربة الإسرائيلية في الاقتصاد المعرفي :

إن الدول المتقدمة ودول الاقتصاديات الصاعدة كـ (الهند الصين) التي نجحت في بناء اقتصاد ركيزته الأساسية على المعرفة أو مهدت جدياً له ؛ هي الدول التي تمكنت بالفعل أو أوشكت على تطوير أنظمتها التعليمية واكتساب مكانة علمية رفيعة المستوى ؛ لذلك أعطت معظم الدول المتقدمة والنامية ، ومنها ؛ الدول المختارة التي شهدت المزيد من التطور ، ومواكبة التقدم أهمية كبيرة للتعليم وغيره من المقومات حيث أعطت : (إسرائيل) ، ومن قبلها الحركة الصهيونية أهمية كبرى لموضوع التعليم كما كانت السياسة العلمية إحدى أهم السياسات التي كانت سبباً رئيسياً لإثبات وجود : (إسرائيل) وتطورها الاقتصادي[٣] .

ومن الجدير بالذكر ؛ أدركت الحركة الصهيونية منذ بداية تأسيسها أن أمن: (إسرائيل) يتطلب الاعتماد على قوة العلم والمعرفة ، فضلاً عن التطوير التقني من أجل قيام مجتمع صناعي وزراعي حديث ومتقدم يسهم في توفير مقومات الربط بالأرض والدفاع والتوسع من خلال تحقيق وتوظيف القوة الاقتصادية

(١) وللمزيد من التفاصيل في هذا السياق يمكن الرجوع إلى :-
د/ نيوكلاس تانج ، التعليم والتعلم بالمسارات في سنغافورة، مجلة رسالة التربية العدد (١٩) ترجمة (أ/ حمود بن سليمان العبرى) وزارة التربية والتعليم سلطنة عمان مارس ٢٠٠٨ صـ٤٤-٤٩ .
د/ عنتر محمد أحمد عبدالعال ، التعليم العام وتنمية المصادر البشرية في سنغافورة : التجربة والدروس المستفادة ، مجلة الثقافة والتنمية المجلد (٢) العدد (٤) جمعية الثقافة من أجل التنمية القاهرة يناير ٢٠٠٢ صـ١٤٢-١٦٧ .
د/ على سماي د/ فتحية قشرو ، أهمية المعلومات في تنمية الصادرات الصناعية : قراءة في تجربة سنغافورة ، مجلة البحوث والدراسات العلمية العدد (٩) جامعة يحيى فارس الجزائر يونيو ٢٠١٥ صـ١٧٧-٢٠٥ .

(٢) د/ مها رضوان محمد د/ عبير فرحات على ، تجربة سنغافورة التنموية كنموذج للتنمية وكيفية الإستفادة منها في مصر مع التركيز على القطاع الحكومى ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة العدد (٤) كلية التجارة جامعة عين شمس القاهرة أكتوبر ٢٠١٦ صـ٤٥٩ - ٤٩١ .

(٣) د/ خالد أبو عصبة د/ مسعد خيري ، جهاز التعليم في إسرائيل، مجلة حصاد الفكر العدد (١٩٧) شركة الرسالة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع القاهرة سبتمبر ٢٠٠٨ صـ١٧-٢٢ .

والعلمية لضمان أمن المجتمع حيث بدأ التعليم في : (إسرائيل) عند سن مبكر جدا لمنح الطفل فرصة لتنمية طاقته الخاصة في اللغة والتواصل والتعامل الاجتماعي فضلاً عن تقديم نوع من أطر التعليم قبل مرحلة الابتدائية بإشراف السلطات المحلية ومراكز الرعاية التي تديرها منظمات نسائية أو في رياض الأطفال ويكون الدوام في نظام رياض الأطفال إلزاميا ومجانيا حتى سن الخامسة ثم يلتحق بالمدارس الابتدائية والثانوية حيث إن الدوام يكون إلزاميا حتى سن السادسة عشرة ومجانياً حتى سن الثامنة عشرة . وتجدر الإشارة إلى أن هناك مدارس مهنية متنوعة التخصصات بالإضافة إلى المدارس العسكرية والدينية وغيرها [1] .

كما أعطت : (حكومات إسرائيل) المتعاقبة أهمية بالغة لتطوير وتجديد التعليم الأساسي باعتباره ركيزة أساسية في بناء المجتمع وقاعدة تطوير التعليم العالي . وفي عام ١٩٩٣ : قامت : (حكومة إسرائيل) بوضع برامج تعليم متطورة فضلاً عن تزويد المدارس بالحواسيب الآلية سنوياً بدءاً من الحضانة وحتى نهاية المرحلة الثانوية ومن أجل الإرتقاء بمستوى التعليم أكثر وأكثر كما قامت الحكومة بتعديل البرامج التربوية وإعطاء أولوية لبعض مناهج الدراسة وتعزيز تدريس مواد الرياضيات والعلوم وتقنية المعلومات فضلاً عن اختبارها وتطويرها بشكل مستمر من خلال هذه السياسة التي اتبعتها : (إسرائيل) تمكن من خلق مجتمع متطلع تقنيا يسهم في ارتفاع معدلات النمو إلى ما يقرب من نحو (٧٪) سنوياً . وانطلاقاً من هذه الفكرة : أنشئت البنية التحتية قبل عام ١٩٤٨ التي ساعدت على إنماء وتطوير العلم الحديث في : (إسرائيل)التي تمثلت في : (الجامعة العبرية في «القدس» جامعة التيخون في «حيفا» محطة الأبحاث الزراعية في «رحوفوت» معهد وايزمن مؤسسات بحثية ومختبرات تعود للقطاع الخاص) [2] .

كما يحتل البحث والتطوير(R & D) في إسرائيل مكانة مهمة ؛ ومن المعروف أنه من الأنشطة التي يتطلب فيها المزيد من الإنفاق إذ حظي في الكثير من الدول بتخصيص نسب عالية من الناتج المحلي الإجمالي(GDP) تحدد وفقاً لاهتمام الحكومة في هذا المجال وإن هذا النوع من الإنفاق يعد أحد المؤشرات المهمة التي تعطى لهذا النشاط من قبل المجتمعات المختلفة وهناك توافق على المستوى العالمي على مستوى مناسب

(١) د/ محمد الحجار ، سيكولوجية الذهنية القيادية القتالية في إسرائيل : تحليل لمدرسة الجنرال موشى ديان ، مجلة الدفاع العربي المجلد (١٠) العدد (٧) دار الصياد إنترناشيونال لبنان إبريل ١٩٨٦ صـ ٦٧ - ٧٠ .

(٢) د/ أحمد بهاء الدين شعبان د/ ممدوح الشيخ ، دور العلم والتكنولوجيا في المشروع الصهيوني ، مجلة كلية الملك خالد العسكرية العدد (٨٠) كلية الملك خالد العسكرية المملكة العربية السعودية مارس ٢٠٠٥ صـ ٩٢ - ٩٥ .

وكفء لتجديد نسبة الإنفاق على البحث والتطوير إذ بلغت نحو (١٪) من إجمالى الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي جعل الحكومة الإسرائيلية تخصصالمزيد من الإنفاق على البحث والتطوير بنسب استثنائية حيث تفوقت إسرائيل على السويد واليابان في نسبة الإنفاق في هذا المجال حيث بلغت هذه النسبة في إسرائيل نحو (٤,٥٪) خلال عام ٢٠١٥ في حين بلغت في السويد نحو (٤,١٪) واليابان نحو (٣٪) في ذات السنة[١] ، وتشير البيانات الدولية إلى أن إسرائيل فاقت دول العالم في نسبة الإنفاق على البحث والتطوير ؛ كما أن من أهم العوامل التي ساعدت على نهوض إسرائيل في البحث والتطويرهو الاهتمام برأس المال البشري المؤهل والمدرب فضلاً عن رؤوس الأموال المتدفقة من الخارج[٢] .

وفي مجال التعاون العلمي مع الخارج[٣] ؛ لابد منالتمييز بين العلاقات(Les Relations)ضمن الجهاز العلمي التقني في : (إسرائيل) والجهاز نفسه على المستوى العالمي من خلال التالي بيانه :-

علاقات تبادل المعلومات العلمية والبحثية الموجهه نحو الاهتمام بمجال البحث والتطوير(R & D)والإبداع والابتكار بين : (إسرائيل علماء ومؤسسات بحثية) في دول مختلفة .

تمويل مستلزمات البحث والتطوير والإبداع والابتكار في : (إسرائيل) من صناديق الأبحاث في الخارج.

علاقات علمية تقنية ضمن إطار إتفاقيات بين دول العالم كـ : (أمريكا دول أوروبا) وغيرها .

اعتبار علماء اليهود في العالم الذين يبلغ عددهم عشرة آلاف عالم قوة احتياطية لـ : (إسرائيل)[٤] . حيث يوضح الجدول رقم [٢]

---

(١) د/ عدنان عبدالرحمن إبراهيم أبو عامر ، مراكز البحث العلمي في إسرائيل ؛ السياسات – الأهداف – التمويل ، مجلة مسارات العددان (٣ ٤) مركز مسارات للدراسات الفلسفية والإنسانيات تونس ٢٠١٥ صـ ٣٧١ – ٣٧٢ .

(٢) د/ أنطوان زحلان ، الإمكانيات البشرية والتقنيات الإسرائيلية ، حول ندوة ، العرب ومواجهة إسرائيل ؛ إحتمالات المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية لبنان بيروت مارس ١٩٩٩ صـ ٤٣٩ – ٤٧٥ .

(٣) د/ زهير المخ ، النشاط العلمي والتكنولوجي في إسرائيل ؛ ملامح أولية ، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد (٥٠) مؤسسة الدراسات الفلسطينية لبنان ٢٠٠٢ صـ ٦٣ – ٦٨ .

(٤) د/ عبدالمنعم عبيد ، شهرية العلوم ؛ علماء إسرائيل يحلمون بوراثة العالم العربي ، مجلة الكاتب المجلد (١١) العدد (١٢٩) الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ديسمبر ١٩٧١ صـ ١١١ – ١١٩ .

الإنفاق على البحث والتطوير(R & D) كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي(GDP) لدول مختارة من خلال التالي بيانه[1] :-

الإنفاق على البحث والتطوير (R & D)كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى (GDP)لدول مختارة :

الدولة / العام	ماليزيا	سنغافورة	إسرائيل
1996	0.22	1.32	2.6
(2000-2007)	0.6	2.8	4.2
(2006-2010)	0.6	2.7	4.3
2015	1.32	-	5.4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مختلفة (تم ذكرها في آخر هذه الصفحة) .

المطلب الخامس

آليات وسُبل استفادة عُنصر العمل من الاقتصاد المعرفي في مصر

في ظل ما يُقدمه الاقتصاد المعرفي العالمي من فرص وتحديات لمصر ؛ فعلى صانعى القرار في مصروالقادة في القطاعين العام والخاص التعاون لتشكيل خُطة عمل لمواجهة تحديات العولمة والاقتصاد المعرفي الناشئ وتتمثل أولويات بناء الاقتصاد المعرفي لمصر في أن الابتكار هو أساس تحقيق التنمية والتركيز على التعليم كاستجابة لمتطلبات الاقتصاد المعرفي وتوفير الركائز الأساسية للاقتصاد المعرفي وهُناك العديد من الفرص الجديدة لمصر في عصر المعلومات ، ومع ذلك ؛ فلكي تستطيع جني ثمار الاقتصاد المعرفي لابُد من اتخاذ عدد من الخُطوات الاستراتيجية على كافة المستويات حيث إن أفضل طريق لمواجهة التحديات التي تواجه مصر هو التخطيط الإستراتيجي والتنفيذي في ظل الاقتصاد المعرفي بحيث يشمل القطاعين العام

(١) وللمزيد من التفاصيل في هذا السياق يمكن الرجوع إلى :-

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠ ، الأمم المتحدة نيويورك الولايات المتحدة الأمريكية ٢٠١٠ صـ ٢٠٦ .

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٢ ، الأمم المتحدة نيويورك الولايات المتحدة الأمريكية ٢٠١٢ صـ ١٩٨ .

د/ ماهر الشريف ، الاقتصاد السياسي لصناعة التقنية العالية في إسرائيل، مجلة المستقبل العربي المجلد (٣٨) العدد (٤٣٦) مركز دراسات الوحدة العربية لبنان بيروت يونيو ٢٠١٥ صـ ١٧٧ - ١٨٠ .

والخاص ومنظمات المجتمع المدني(CSO)على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي[١].

ويجب على الحكومات أن توفر بيئة مواتية لتعزيز نمو التكنولوجيا والصناعات التكنولوجية ذات الصلة ؛ كما يجب أن يتم صياغة سياسات وطنية مصممة خصيصاً لتلبية أهداف محددة ومعينة بوضوح ؛ استناداً إلى الواقع المحلي والقيود والاحتياجات كما أن توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمر مهم من أجل المشاركة الفعالة في الاقتصاد المعرفي العالمي وينبغي أن تركز السياسات المحلية على خفض تكلفة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما ينبغي إزالة كل من : (رسوم الاستيراد ضريبة المبيعات) عن أجهزة وبرامج الكمبيوتر بالإضافة إلى تخفيض الضرائب على : (الشركات الخاصة الأفراد) كما يتم منح قروض ميسرة للأفراد لشراء أجهزة الكمبيوتر كما يتطلب الأمر مزيداً من التحرير والخصخصة لقطاع الاتصالات كوسيلة لتحسين جودة السلع والخدمات المقدمة وتوسيع الشبكة لتلبية أهداف وصول الخدمات للجميع ويتعين على الحكومة المصرية التركيز على سياسات التعليم حيث إن العلم والتكنولوجيا هما حجر الزاوية في تحقيق التقدم الاقتصادي الذي تحتاج إليه مصر لتعزيز قدرتها التنافسية في القرن الحادي والعشرين بالإضافة إلى أن صناعة المعلومات والابتكار هما القوة الدافعة لتحقيق النمو والتنمية[٢].

ويجب أن تجتمع مصر مع علمائها في مراكز الخبرات الإقليمية ؛ وأن تعمل هذه المراكز في مجال البحث والتطوير(R & D)والإبداع والابتكاروتصميم التكنولوجيا اللازمة والملائمة للواقع المحلي ويمكن للحكومات تحسين القدرات التكنولوجية الوطنية من خلال إنشاء مؤسسات معرفية تقدم خدمات إرشادية واسعة النطاق مما يؤدى إلى توفير بيئة مواتية لبناءالاقتصاد المعرفي(L' conomie de la connaissance)في مصر[٣]،كما أن هناك بعض الآليات والتصورات للنهوض بالتنمية

(١) د/ شبل بدران ، التعليم وتحدى الثورة المعرفية ، حول مؤتمر ، جودة التعليم في المدرسة المصرية ، التحديات-المعايير-الفرص، المؤتمر العلمي السنوي السابع كلية التربية جامعة طنطا الجزء الأول طنطا القاهرة إبريل ٢٠٠٢ صـ ١٤٥-١٥٦ .

(٢) د/ أيمن أحمد رجب د/ خالد محمد حنفي ، تحرير قطاع الخدمات في مصر ، تجربة خصخصة قطاع الاتصالات ، حول مؤتمر ، صناعة الخدمات في الوطن العربي ؛ رؤية مستقبلية ، المؤتمر العلمي السنوي الدولي العشرون كلية التجارة جامعة المنصورة القاهرة إبريل ٢٠٠٤ صـ ١-١٩ .

(٣) وللمزيد من التفاصيل في هذا السياق يمكن الرجوع إلى :-

د/ محمد محمد عبدالحكيم ، رؤية لمنظومة البحث العلمي في مصر ، مجلة الإدارة المجلد (٤٧) العدد (٢) اتحاد جمعيات التنمية الإدارية القاهرة أكتوبر ٢٠٠٩ صـ ١٠٠-١٠٥ .

د/ مجدى عبدالحافظ ، البحث العلمي والتطوير في مصر والوطن العربي ؛ واقعه ومستقبله ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط المجلد (٢١) العدد (١) القاهرة يونيو ٢٠١٣ صـ ١٨٤-١٩٧ .

البشرية تكنولوجيا والتي تتمثل في[١] .

تجديد وتطوير المؤسسات التربوية والتعليمية والبحثية القائمة على كافة المستويات : بالإضافة إلى بناء مؤسسات حديثة ومتطورة تتبنى أحدث الوسائل التكنولوجية في مجالى : (التعليم التدريب) .

إيجاد حوافز اقتصادية (Les Incitations économiques)ليس فقط للحفاظ على الأجيال الجديدة التي تتخرج من الجامعات (Les Universités) من الهجرة ؛ بل أيضا لإعادة استقطاب العقول المهاجرة بهجرة معاكسة للاشتراك في عملية التنمية الاقتصادية والبشرية ومسيرة النهضة الشاملة .

تحديد حاجة السوق في كل من الكيانات إلى الاختصاصات الحديثة وتوفير هذه الاختصاصات .

مكافحة الأمية (L' Illettrisme)العادية والأمية المعلوماتية؛ وبناء مجتمع المعرفة .

توفير إمكانية التعليم والتدريب التكنولوجي لكافة فئات الشعب(Les Catégories de personnes).

ترسيخ مفهوم التعلم مدى الحياة ، وتأهيل الموارد البشرية الموجودة في سوق العمل .

ترسيخ مفهوم المسؤولية المجتمعية(La Responsabilité sociale)والوجدان الوطني والقومي .

وضع خطة استراتيجية وتنفيذها لولوج عصر المعرفة(La Connaissance) من بابه الواسع[٢] .

---

(١) د/ سالى محمد فريد ، التنمية في ظل اقتصاد المعرفة وإمكانيات بناء الاقتصاد المعرفي في مصر ، مجلة رماح للبحوث والدراسات العدد (٣١) مركز البحوث وتطوير الموارد البشرية رماح الأردن مارس ٢٠١٧ صـ١١٨ - ١٤٢ .

(٢) وللمزيد من التفاصيل في هذا السياق يمكن الرجوع إلى :-

د/ ياسر عوض شعبان عبد الرسول ، الاقتصاد المعرفي ودوره في تنمية وتطوير الموارد البشرية. مرجع سبق ذكره صـ ١٧٢ .

د/ إقبال أحمد عبد الرحمن أبو دوم ، إدارة المعرفة والمسئولية الإجتماعية والأخلاقية ، المنظمة الإسلامية العربية ، مجلة كلية العلوم الإدارية للبحوث العلمية العدد (١) كلية العلوم الإدارية جامعة أم درمان الإسلامية السودان ٢٠١٠ صـ ٢٦١ - ٢٩٢ .

الخاتمة

يعتبر مجتمع المعلومات (La Société de l'information)نظاماً اقتصادياً واجتماعياً ؛ تشكل المعلومات والمعرفة (Les Informations et connaissances) مصدراً أساسياً فيه لتحقيق الرفاهية والتقدم حيث يمثل فرصة لمجتمعنا لاسيما بعد ثورة٢٥ يناير ٢٠١١ طالما أن من المفهوم هو تنمية مجتمعنا في سياق عالمي ومحلي يتطلب تقديراً أعمق لمبادئ أساسية من قبل تلك المتعلقة باحترام حقوق الإنسان في السياق الأوسع الخاص بحقوق الإنسان(Les Droits de l'homme) والديمقراطية(La Démocratie) وحماية البيئة والارتقاء بالسلم والحق في التنمية والحريات الأساسية والتقدم الاقتصادي بالإضافة إلى الإنصاف الاجتماعي(L' quité sociale) وبقدر ما يستطيع المجتمع تطوير مؤسساته التعليمية وبناء استراتيجيات تعليمية سليمة بقدر ما يصبح الطريق سهلاً أمام بناء مجتمع المعرفة ويمكن إحراز أهداف التنمية في الألفية الجديدة (Le Nouveau millénaire) بسرعة أكبر من خلال تسخير الإمكانيات الكاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (Le Technologie des informations et des télécommunications) حيث توصلنا في نهاية هذه الدراسة لبعض من النتائج والتوصيات نبينها على النحو التالي بيانه :-

أولاً : النتائج :-

يرتكز الاقتصاد المعرفي(L' Économie de la connaissance)على مجموعة(Le Groupe) من المرتكزات الأساسية العلمية والبحثية وغيرها ؛ تكون لها أهمية كبيرة في تكوين الثروة المادية .

قلة الموارد(Des Ressources)لا تعد عائقاً(L' Obstacle)أمام التطور العلمي والتقني .

الاهتمام بالتعليم (L' Éducation)في كافة مراحله ؛ فضلاً عن البحث والتطوير(R & D) والإبداع والابتكار(La Créativité et innovation) حيث إنهما يعكسان نتائج إيجابية على مجمل الاقتصاد القومي ويسهمان في تكوين الثروة المالية(La Création de richesse financière).

يتطلب النجاح في العمل والوصول إلى اقتصاد المعرفة ارتفاع نسبة المخصصات من الناتج المحلي الإجمالي(GDP)التي تنفق على التعليم والبحث والتطوير(R & D)والإبداع والابتكار.

يعتبر كل من النظام الديمقراطي بالمفهوم الصحيح والحكم الرشيد عاملين لهما تأثير مباشر وفعال في اقتصاد المعرفة ؛ فضلاً عن القضاء على الفساد (La Corruption)بكافة أنواعه .

عند وجود قيادة حكيمة في ظل التنوع العرقي والديني (La Diversité ethnique et religieuse)والطائفي؛ تكون قوة دافعة للتطور خاصة عندما يتم استقطابهم وتوجيههم نحو هذه الدولة.

ثانياً : التوصيات :-

البحث عن : (مدير)لإدارة الموارد البشرية(La Gestion des ressources humaines) تتوافر فيه المهارات اللازمة لنجاح عمل إدارة الموارد البشرية في ظل الاقتصاد المعرفي .

ضرورة تطوير النظام التعليمي والذي يُعد من أهم مقومات اقتصاد المعرفة ؛ بحيث يكون قادراً على تشجيع تنمية القدرات وحل المشكلات والقيام بالبحث والتطوير(R & D) والإبداع والابتكار أي خلق جيل قادر على إيجاد المعلومة وتنظيمها وإدارتها وتحويلها إلى معرفة(La Découvrez).

تدريب: (المعلمين أعضاءهيئات التدريس الأكاديمية والإدارية) في مراحل التعليم المختلفة على استراتيجيات وطرق وأساليب الاقتصاد المعرفي(Les Méthodes d'économie du savoir).

تفعيل التعاون والشراكة (La Coopération et partenariat)بين المؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني(CSO)في ضوء الاقتصاد المعرفي(L' conomie de la connaissance).

ضرورة تبني الحكومة المصرية (Le Gouvernement égyptien) لاستراتيجية واضحة ورسمية ؛ تتضمن رؤية وأهداف(La Vision et objectifs

)مُحـددة للنهوض بـالاقتصاد المعرفي خـلال فـترة زمنـية مُعينة ومُحددة مـع التأكيـد عـلى رفع كفاءة العـناصر البشرية المؤهلة والمُدربة .

لابُد أن تعمل الدولة على خلق المناخ المُناسب للمعرفة ؛ حيث إن المعرفة(La Connaissance) لا تُعد من قبـيل الترف الفكري وانما أصبحت أهم عُنصر مـن عـناصر العملية الإنتاجية .

ضرورة الاستثمار(L' Investissement) في رأس المال البشري (Le Capital humain)بحسب كونة الوسيلة الفعالة التي تُمهد الطريق نحو الإنتقال للاقتصاد المعرفي ؛ حيث إن هذا الاستثمار يؤدي إلى تطوير الخدمات التعليمية (Les Services éducatifs)وتنمية البحثوالتطوير(R & D)والابتكار والإبداع واكتساب المعارف(La Connaissance) بالإضافة إلى النهوض بكفاءة سوق العمل.

ضرورة توفير الاعتمادات المالية (Les Crédits financiers)اللازمة لتنمية الموارد البشرية والتي تقع على عاتق الدولة ؛ حيث إن التدخل الحكومي (L' Intervention du gouvernement)يزداد فعاليته مع مُشاركة القطاع الخاص(Le Secteur privé) في سياسة الاستثمار (L' Investissement)في رأس المال البشري(Le Capital humain) بـالإضافـة إلـى أنه لابُـد مـن تعـديل تشريعات كل من : (التعليم العالي البحث العلمي) بالشكل الذي يربط التعليم بالصناعة(L' Industrie).

أهمية تشجيع القطاع الخاص المصري والعربي والأجنبي على الاستثمار في العنصر البشري وفي المجالات العلمية والتطبيقية والتكنولوجية بآليات عديدة كتخصيص الضرائب والرسوم ..... إلخ .

يُمثل قرار الاستثمار في رأس المال البشري مُبادلة بين المُخاطرة والعائد ؛ فنُوصي بأنه لابُد من الإستعانة بالنماذج والنظريات المالية في مُحاولة للوصول إلى قرارات تُعظم من قيمة المؤسسة.

لابُـد مـن زيـادة الاهـتمام بـرأس المـال البشري (Le Capital humain)في ظـل الاقتصاد المعرفي(L' conomie de la connaissance)كاستثمار له عائد مُجز على المدى الطويل . ولكي يتحقق هذا العائد ؛ لابُد أن تكون هُناك تكلفة تتحملها المؤسسة مُقابل حصولها على هذا العائد الاستثماري .

ضرورة تكوين محفظة مالية(Un Portefeuille financier) شاملة تضم إلى جانبرأس المال البشري الأنواع المناسبة للأصول المالية للتقليل من مخاطر رأس المال البشري في إطار المحفظة المالية .

ضرورة توجيه نظر الإدارة العليا(La Haute direction)في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية(ESE)لأهمية الاستثمار في رأس المال البشري : لما له من دور مهم في خلق القيمة المضافة وتحقيق الميزة التنافسية في الأجل الطويل في ظل التغيرات المستمرة في بيئة الأعمال .

يجب زيادة وعي الشركات (Les Entreprises)بأهمية الإفصاح عن معلومات رأس المال البشري من خلال نشر ثقافة الإفصاح الاختياري عن هذه المعلومات بين الشركات عن طريق قيام الجهات والمنظمات المعنية بإصدار المعايير الإرشادية التي توضح دورها المتزايد في خلق القيمة المضافة وبقاء الشركات في المنافسة وتجنب الآثار السلبية الناتجة عن عدم الإفصاح عنها .

العمل على زيادة مستوى الإفصاح عن معلومات رأس المال البشري من خلال تضافر جهود الشركات ومراقبي الحسابات وهيئة الرقابة المالية(FSA-):وتطوير التشريعات لمواكبة المستجدات وتعزيز عملية الإفصاح عن هذه المعلومات بما يلبي احتياجات المستثمرين وترشيد قراراتهم .

المراجع العربية

أولاً : الكتب :-

أبو القاسم حمدي « دور استراتيجية إدارة المعرفة في دعم تنمية كفاءات الموارد البشرية في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة » جامعة عمار ثليجي الأغواط الجزائر ٢٠١٤ .

أحمد سيد مصطفى « إدارة الموارد البشرية : منظور القرن الحادي والعشرون » دار الكتاب القاهرة ٢٠٠٠ .

سنان الموسوي « إدارة الموارد البشرية وتأثيرات العولمة عليها » دار مجدلاوي للنشر والتوزيع عمان ٢٠٠٤ .

عبدالرحمن بن عبدالله الشقاوي « إدارة التنمية في المملكة العربية السعودية والتحديات المعاصرة » مطابع سمحة للأوفست الرياض المملكة العربية السعودية ١٩٩٢ .

علي السلمي « إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية » دار غريب للنشر والطباعة القاهرة ٢٠٠١ .

محمود أحمد الخطيب « إدارة الموارد البشرية » مكتبة عين شمس القاهرة ٢٠٠١ .

محمود عبدالرازق « الاقتصاد المعرفي والتصدير » الدار الجامعية الطبعة الأولى الأسكندرية ٢٠١١ .

ناريمان إسماعيل متولي « اقتصاديات المعلومات » المكتبة الأكاديمية القاهرة ١٩٩٥ .

نورمان كلارك « الاقتصاد السياسي للعلم والتكنولوجيا » ترجمة (د/ محمد رضا محرم) الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ٢٠٠٥ .

ياسر عوض « مبادئ الاقتصاد » مجموعة محاضرات ألقيت على طلاب الفرقة الأولى بالمعهد العالى للإدارة والحاسب الآلي برأس البر بدون ناشر القاهرة ٢٠١٢ .

ثانيا : الرسائل العلمية :-

سعيد بن عبيد بن نمشة « استراتيجية إدارة الموارد البشرية لمواجهة تحديات العولمة وإمكانية تطبيقها في الأجهزة المدنية والأمنية بمدينة الرياض » رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإدارية كلية الدراسات العليا جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض المملكة العربية السعودية ٢٠٠٧ .

يرقى حسين « استراتيجية تنمية الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية : حالة مؤسسة سونطراك » رسالة دكتوراه غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر الجزائر ٢٠٠٧ .

ثالثا :الدوريات والمجلات والندوات والمنتديات :-

ابتسام محمد العامرى « التجربة التنموية في سنغافورة » مجلة بحوث الشرق الأوسط العدد (٤٥) مركز بحوث الشرق الأوسط جامعة عين شمس القاهرة إبريل ٢٠١٨ .

أحمد بهاء الدين شعبان ممدوح الشيخ « دور العلم والتكنولوجيا في المشروع الصهيوني » مجلة كلية الملك خالد العسكرية العدد (٨٠) كلية الملك خالد العسكرية المملكة العربية السعودية مارس ٢٠٠٥ .

أحمد حسن إبراهيم « استراتيجية مضاعفة الصادرات وتحدياتها » مجلة الاقتصاد والمحاسبة العدد (٦٣٥) نادي التجارة القاهرة يناير ٢٠١١ .

إسماعيل جوامع فايزة بركات « مُجددات إنجاح إدارة المعرفة في المنظمات الاقتصادية » مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي المجلد (١٣) العدد (٣٧) مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر القاهرة (يناير – إبريل) ٢٠٠٩ .

إسماعيل حمادى مجبل « اقتصاد المعرفة ودوره في تكوين الثروة المادية : تجارب دول مُختارة : الدروس المُستفادة للاقتصاد العراقي » مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد (١٠) العدد (٢٢) كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الأنبار العراق ٢٠١٨ .

إقبال أحمد عبدالرحمن أبو دوم « إدارة المعرفة والمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية : المنظمة الإسلامية العربية » مجلة كلية العلوم الإدارية للبحوث العلمية العدد (١) كلية العلوم الإدارية جامعة أم درمان الإسلامية السودان ٢٠١٠ .

أنطوان زحلان « الإمكانيات البشرية والتقنيات الإسرائيلية » حول ندوة « العرب ومواجهة إسرائيل : إحتمالات المستقبل » مركز دراسات الوحدة العربية لبنان بيروت مارس ١٩٩٩ .

أيمن أحمد رجب خالد محمد حنفي « تحرير قطاع الخدمات في مصر : تجربة خصخصة قطاع الاتصالات » حول مؤتمر « صناعة الخدمات في الوطن العربي : رؤية مستقبلية » المؤتمر العلمي السنوي الدولي العشرون كلية التجارة جامعة المنصورة القاهرة إبريل ٢٠٠٤ .

تهاني الجبير وفاء الفايز « تجربة سنغافورة في التعليم » مجلة عالم التربية المجلد (١٦) العدد (٥٢) المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية القاهرة أكتوبر ٢٠١٥ .

جمال ثابت « تنمية الموارد البشرية : التوظيف وخيارات الانتقاء « حول ندوة « المرجع في التدريب وإدارة الموارد البشرية » المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة ٢٠٠٨ .

حامد كريم الحدراوي سجاد محمد عطية الجنابي « الفجوة المعرفية بين الدول العربية والأجنبية بحسب منهجية تقييم المعرفة(KAM) » مجلة مركز دراسات الكوفة المجلد (٨) العدد (٣٠) مركز دراسات الكوفة جامعة الكوفة العراق سبتمبر ٢٠١٢ .

حنان إسماعيل أحمد إسماعيل « إستثمار مخرجات البحث العلمي بالجامعات في مجتمع المعرفة : صيغ مُقترحة » حول مؤتمر « نُظم التعليم ومُجتمع المعرفة » المؤتمر العلمي السنوي الخامس والعشرون الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية الأكاديمية المهنية للمعلمين القاهرة يناير ٢٠١٨ .

خالد أبو عصبة مسعد خيري « جهاز التعليم في إسرائيل » مجلة حصاد الفكر العدد (١٩٧) شركة الرسالة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع القاهرة سبتمبر ٢٠٠٨ .

خالد مصطفى قاسم « دور آليات التجارة الالكترونية في تفعيل التجارة العربية البينية » حول ندوة « تشريعات التجارة الالكترونية ودورها في دعم وتنمية الصناعة العربية » المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين البنك الإسلامي للتنمية وزارة التجارة والصناعات التقليدية التونسية خلال الفترة (١٩ – ٢١) إبريل تونس ٢٠٠٦ .

خالد مصلح صالح السنباني « الاقتصاد المعرفي : المفهوم والخصائص والمؤشرات » المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية العدد (١) كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان القاهرة ٢٠١٢ .

دلال ابن سمينة « الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية » مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي المجلد (١٢) العدد (٣٥) مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر القاهرة أغسطس ٢٠٠٨ .

دينا مجيى الدين محمد « الإقتصاد القائم على المعرفة وأهمية تنمية الموارد البشرية في ماليزيا » المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة العدد (٤) كلية التجارة جامعة عين شمس القاهرة أكتوبر ٢٠١١ .

زهير المخ « النشاط العلمي والتكنولوجي في إسرائيل : ملامح أولية » مجلة الدراسات الفلسطينية العدد (٥٠) مؤسسة الدراسات الفلسطينية لبنان ٢٠٠٢ .

سالي محمد فريد « التنمية في ظل اقتصاد المعرفة وإمكانيات بناء الاقتصاد المعرفي في مصر » مجلة رماح للبحوث والدراسات العدد (٢١) مركز البحوث وتطوير الموارد البشرية رماح الأردن مارس ٢٠١٧ .

شبل بدران « التعليم وتحدى الثورة المعرفية » حول مؤتمر « جودة التعليم في المدرسة المصرية : التحديات – المعايير – الفرص »

المؤتمر العلمي السنوي السابع كلية التربية جامعة طنطا الجزء الأول طنطا القاهرة إبريل ٢٠٠٢ .

شعبان عبدالعزيز خليفة « النشر والتنمية المستدامة » المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات المجلد (٤) العدد (٢) الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات والأرشيف القاهرة يونيو ٢٠١٧ .

صلاح زين الدين « الأبعاد التنموية لتكنولوجيا المعلومات والحكومة الإلكترونية » مجلة السياسة الدولية العدد (١٠٥) المجلد (٣٩) مؤسسة الأهرام القاهرة ٢٠٠٤ .

طارق فاروق الحضري « استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠ : محور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية » مجلة الإدارة المجلد (٥٣) العدد (١) اتحاد جمعيات التنمية الإدارية القاهرة ٢٠١٦ .

طاهر محسن منصور الغالبي « دور توليد المعرفة في تعزيز الإبداع التنظيمي » مجلة دراسات إدارية المجلد (٤) العدد (٧) كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة العراق سبتمبر ٢٠١١ .

عائشة موزاوي « التجارة الإلكترونية كآلية لبناء اقتصاد معرفي وآثارها الاقتصادية على المستهلك » مجلة ميتا للدراسات الاقتصادية العدد (١) المركز الجامعي بأحمد زبانة غليزان معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائر يناير ٢٠١٨ .

عباس لحمر « الفجوة الرقمية ومقومات الإندماج في الاقتصاد الجديد » مجلة الاستراتيجية والتنمية العدد (٤) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم الجزائر يناير ٢٠١٣ .

عبدالقادر ابن الشيخ « القمة العالمية لمجتمع المعلومات : أي رؤية ؟ أي أبعاد ؟ أي إنتظارات ؟ » مجلة الإذاعات العربية العدد (٣) إتحاد إذاعات الدول العربية تونس ٢٠٠٥ .

عبدالمنعم عبيد « شهرية العلوم : علماء إسرائيل يحلمون بوراثة العالم العربي » مجلة الكاتب المجلد (١١) العدد (١٢٩) الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ديسمبر ١٩٧١ .

عبير فاروق وآخرون « رؤية مستقبلية لمصر ٢٠٣٠ » ملخص تنفيذي مركز الدراسات المستقبلية مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء القاهرة يونيو ٢٠٠٧ .

عدنان عبدالرحمن إبراهيم أبو عامر « مراكز البحث العلمي في إسرائيل : السياسات – الأهداف – التمويل » مجلة مسارات العددان (٣ ٤) مركز مسارات للدراسات الفلسفية والإنسانيات تونس ٢٠١٥ .

عرفه حسين عرفه رمان « تطوير الجامعات المصرية بما يخدم التنمية الاقتصادية في ضوء خبرة ماليزيا » مجلة البحث العلمي في التربية المجلد (١٠) العدد (١٩) كلية البنات للآداب والعلوم والتربية جامعة عين شمس القاهرة ٢٠١٨ .

علي سماي فتحية قشرو « أهمية المعلومات في تنمية الصادرات الصناعية : قراءة في تجربة سنغافورة » مجلة البحوث والدراسات العلمية العدد (٩) جامعة يحي فارس الجزائر يونيو ٢٠١٥ .

عمرو النحاس « الاستثمار الحقيقي هو الاستثمار في العنصر البشري » مجلة الدراسات المالية والمصرفية المجلد (٢٤) العدد (٣) الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية مركز البحوث المالية والمصرفية الأردن نوفمبر ٢٠١٦ .

عنتر محمد أحمد عبدالعال « التعليم العام وتنمية المصادر البشرية في سنغافورة : التجربة والدروس المستفادة » مجلة الثقافة والتنمية المجلد (٢) العدد (٤) جمعية الثقافة من أجل التنمية القاهرة يناير ٢٠٠٢ .

فريد بوعكاز « إدارة الموارد البشرية في ظل العولمة » مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية المجلد (١١) ملحق جامعة زيان عاشور الجلفة الجزائر يوليو ٢٠١٨ .

قاسم أحمد محمد عامر « تقرير حول مؤتمر الأمن والتكنولوجيا » مجلة الفكر الشرطي المجلد (١٦) العدد (١) القيادة العامة لشرطة الشارقة مركز بحوث الشارقة الإمارات العربية المتحدة إبريل ٢٠٠٧ .

لطفي كمال عـــزاز « تقييم الأدوار القيادية للمرأة على المستوى العالمي : التحديات واستراتيجيات المستقبل » حـــول منتدى « دور المرأة العربية في التنمية الادارية » المنظمة العربية للتنمية الإداريـــة معهـــد الإدارة العامة سلطنة عمان مسقط أكتوبر ٢٠١١ .

لطفية علي الكميشي « التعليم الإلكتروني : ركيزة مجتمع المعرفة » مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد (٢٤) مركز جيل البحث العلمي لبنان أكتوبر ٢٠١٦ .

ماجد علي مصطفى « العائد الاجتماعي للاستثمار في رأس المال البشري : دراسة وصفية » حوليات آداب عين شمس المجلد (٤٦) كلية الآداب جامعة عين شمس القاهرة مارس ٢٠١٨ .

مـاهـــر الشريـــف « الاقتصاد السياسي لصناعة التقنية العالية في إسرائيل » مجلة المستقبل العربي المجلد (٣٨) العدد (٤٣٦) مركز دراسات الوحدة العربية لبنان بيروت يونيو ٢٠١٥ .

مجـــدي عـبـدالـحـافـظ « البحث العلمي والتطوير في مصر والوطن العربي : واقعه ومستقبله » المجلة المصرية للتنمية والتخطيط المجلد (٢١) العدد (١) القاهرة يونيو ٢٠١٣ .

محـــرم الـحـداد وآخـــرون « تقييم أداء قطاع الاتصالات ومستقبله » سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢١٤) معهد التخطيط القومي القاهرة ٢٠٠٨ .

محمد البنا « تحديات المستقبل : الاقتصاد المعرفي والبطالة » مجلة آراء حول الخليج العدد (١٠٢) مركز الخليج للأبحاث الإمارات العربية المتحدة ديسمبر ٢٠١٥ .

محمد الحجار « سيكولوجية الذهنية القيادية القتالية في إسرائيل : تحليل لمدرسة الجنرال موشي ديان » مجلة الدفاع العربي المجلد (١٠) العدد (٧) دار الصياد أنترناشيونال لبنان إبريل ١٩٨٦ .

محـمـد الـسـعـيـد جـوالـى مختـار رابحي أحـمـد دروم « الاتجاهات

الحديثة لإدارة الموارد البشرية في ظل اقتصاد المعرفة : رؤية نظرية تحليلية » ورقة تحليلية مقدمة إلى الملتقى الدولي الخامس حول « رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة » كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة حسيبه بن بوعلي الشلف الجزائر خلال الفترة (١٣ – ١٤) ديسمبر ٢٠١١ .

محمد أنس أبو الشامات فريد خليل الجاعوني محمد جميل عمر « إتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية » مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٢٨) العدد (١) جامعة دمشق سوريا ٢٠١٢ .

محمد محمد عبدالحكيم « رؤية لمنظومة البحث العلمي في مصر » مجلة الإدارة المجلد (٤٧) العدد (٢) إتحاد جمعيات التنمية الإدارية القاهرة أكتوبر ٢٠٠٩ .

محمود عنبر « التحول الناجح إلى الأعمال الإلكترونية » مجلة المعلوماتي للحاسوب والتقنيات العدد (٩٣) المملكة العربية السعودية ٢٠٠٠ .

مها رضوان محمد عبير فرحات علي « تجربة سنغافورة التنموية كنموذج للتنمية وكيفية الإستفادة منها في مصر مع التركيز على القطاع الحكومي » المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة العدد (٤) كلية التجارة جامعة عين شمس القاهرة أكتوبر ٢٠١٦ .

نبيل العسومي « مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة » مجلة التربية المجلد (٦) العدد (١٠) وزارة التربية والتعليم البحرين ديسمبر ٢٠٠٣ .

نبيل الفيومي « التعلم الإلكتروني في الأردن : خيار إستراتيجي لتحقيق الرؤية الوطنية » وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأردن ٢٠٠٧ .

نبيل محمد أحمد شيخ « الثقافة التنظيمية كمتغير وسيط في العلاقة بين رأس المال الفكري وتحقيق الميزة التنافسية في قطاع

المستشفيات بالجمهورية اليمنية « المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة العدد (١) كلية التجارة جامعة عين شمس القاهرة يناير ٢٠١٥ .

نيوكلاس تانج « التعليم والتعلم بالمسارات في سنغافورة » مجلة رسالة التربية العدد (١٩) ترجمة (أ/ حمود بن سليمان العبرى) وزارة التربية والتعليم سلطنة عمان مارس ٢٠٠٨ .

هاشم عبود الموسوي أبو القاسم على محمد سنان « المعوقات التي تواجه نشأة المدن الإلكترونية في الوطن العربي » حول ملتقى « تخطيط المدينة الإلكترونية » المنظمة العربية للتنمية الإدارية كوالالمبور ماليزيا أكتوبر ٢٠١٠ .

هالة السعيد « استراتيجية عام٢٠٣٠م » مجلة المال والتجارة العدد (٥٨٢) نادي التجارة القاهرة أكتوبر ٢٠١٧ .

هجيرة أو بعيش « الثقافة التنظيمية كاستراتيجية لتنمية الموارد البشرية » مجلة العلوم الإدارية والمالية المجلد (٢) العدد (١) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي الجزائر يونيو ٢٠١٨ .

هيئة التحرير « منظومة تنمية الصادرات المصرية » مجلة الاقتصاد والمحاسبة العدد (٦٢٢) نادي التجارة القاهرة أكتوبر ٢٠٠٧ .

ياسر عوض شعبان عبد الرسول « الاقتصاد المعرفي ودوره في تنمية وتطوير الموارد البشرية » مجلة مصر المعاصرة المجلد (١٠٤) العدد (٥٠٩) الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع القاهرة يناير ٢٠١٣ .

رابعاً : التقارير والهيئات الدولية والمراكز :-

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي « تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠ » الأمم المتحدة نيويورك الولايات المتحدة الأمريكية ٢٠١٠ .

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي « تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣ » الأمم المتحدة نيويورك الولايات المتحدة الأمريكية ٢٠١٣ .

تقرير المعرفة العربي « نحو تواصل معرفي منتج » برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم دبي الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠٩ .

قاعدة بيانات المعرفة للتنمية « تقرير البنك الدولي » ٢٠٠٩ .

المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة « طريق الاقتصاد القائم على المعرفة في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في القرن الحادي والعشرون » حول مؤتمر « بناء اقتصاديات المعرفة نحو إحداث فرص العمل ورفع مستوى التنافسية وتحقيق التنمية المتوازنة » (الإسكوا) خلال الفترة (١ – ٣) ديسمبر تونس ٢٠٠٩ .

المراجع الأجنبية

Thomas H. Davenport PHD " SomePrinciples of Knowledge Management " Graduate School of Business University of Taxes at Austin February Vol (1) 1998.

Towards the knowledge Economy " The Technology Ventures Initiative " Scotland 2007.

Unido " Technology Trends Series " No (7) Changing Technological Scene The Case of OECO Countries IPDT No (43) Oct 1996.

(قائمة الإختصارات)

الاختصار	المصطلح	التعريف
(IDSCCM)	(Information and Decision Support Center of the Council of Ministers)	مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء
(EU)	(European Union)	الاتحاد الأوروبي
(TRIPS)	(Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights)	حماية حقوق الملكية الفكرية
(WB)	(The World Bank)	البنك الدولي
(OECD)	(Organization for Economic Cooperation and Development)	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
(SIME)	(Swiss Institute for Management Development)	المعهد السويسري للتنمية الإدارية
(WEF)	(World Economic Forum)	المنتدى الاقتصادي العالمي
(GDP)	(Gross domestic product)	الناتج المحلي الإجمالي
(CSO)	(Civil society organizations)	منظمات المجتمع المدني
(ESE)	(The Egyptian Stock Exchange)	البورصة المصرية
(FSA)	(Financial Supervisory Authority)	هيئة الرقابة المالية

(قائمة الجداول والأشكال)

رقم الجدول / الشكل	عنوان الجدول / الشكل	رقم الصفحة
الشكل رقم 1	تغير إدارة الموارد البشرية على مستوى العالم .	14
الجدول رقم 1	المجالات التكنولوجية الواعدة لرؤية مصر 2030 والرؤية المستقبلية لها .	20
الجدول رقم 2	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول مختارة .	28

" Knowledge Economy and its Role in Human Resource Development: AComparative Study"

Dr/ Mahmoud Hassan Mohamed Salem Ali

Abstract

Theknowledge economy is a new branch of economic science It is based on the unprecedented knowledge revolution whose size quality and effectsexceed what has been achieved by mankind in inventions Creations and innovations. The increasing use of ICTs has become a feature of our world today Depth of the role of knowledge and human capital in the development of the economy and the progress of societies where information is the newstrategic resource in the economiclife complementary to natural resources which aims to highlight the positiveside in the process of productionApart from its technologicaldevelopment because of its negativeimpact on human resources such as increasingunemployment ratesIn addition to dealing with international experiences and experiences and ways to benefit from them in Egypt.

keywords : (Knowledge Economy - Knowledge Revolution - Employment - Information and Communication Technologies - Human Capital - Information - Natural Resources - Productive Process - Technology Development – Unemployment).